جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان:

المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشاريع المصغرة والمتوسطة

دراسة حالة ولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في **علوم التسيير**

تخصص: **إدارة أعمال**

إعداد الطلبة:

- محمد الأمين شحمة
- إسماعيل خلايلية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ/ بلال بغدادي	-جامعة جيلالي بونعامة	رئيسا
أ/ نوال شيشة	- جامعة الجيلالي بونعامة	**مشرفا**
أ/ عبد الله ظريف	-جامعة الجيلالي بونعامة	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2019/2018

إهـــــــــــداء

أحمد االله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل

المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام

مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطال االله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني

حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة

في عملي، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي **نبع الحنان أمي أعز ملاك على**

القلب و العين جزاها االله عني خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي

و أ خواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة ؛

كما أهدي ثمرة جهدي **لأستاذتي الكريمة الدكتورة: شيشة نوال** التي كلما تظلمت الطريق

أمامي لجأت إليها فأنارت لي و كلما دب اليأس في نفسي زرعت فيا الأمل لأسير قدما و كلما

سألت عن معرفة زودتني بها و كلما طلبت كمية من و قتها الثمين وفرته لي بالرغم من

مسؤولياتها المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير؛

و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في

أشياء أخرى...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الطالب: خلايلية إسماعيل

إهـــــــــــداء

أحمد االله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطال االله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي **نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها االله عني خير الجزاء في الدارين؛**

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي

و أ خواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة ؛

كما أهدي ثمرة جهدي **لأستاذتي الكريمة الدكتورة: شيشة نوال** التي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليها فأنارت لي و كلما دب اليأس في نفسي زرعت فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودتني بها و كلما طلبت كمية من و قتها الثمين وفرته لي بالرغم من مسؤولياتها المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير؛

و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الطالب: شحمة محمد الامين

شـــكر و عرفـــان:

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا االله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه **صلى االله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.**

بعد شكر االله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني و شجعوني على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح، وإكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي **الأستاذة الدكتورة** " **شيشة نوال**" التي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائها، ولتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و إستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير؛ كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، وهذا من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المرتبطة ببرامج التمويل المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)، على مستوى ولاية عين الدفلى، وخلصت الدراسة الى الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الأليات في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الا ان عدم التجانس وغياب التكامل فيما بينها يحد من تحقيقها لأهدافها التنموية، هذا مايستدعي تفعيل هذه الهيئات من خلال سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، تقوم أساسا على تطوير الثقافة المقاولاتية، بتسخير مختلف وسائل السياسة العمومية وعلى رأسها نظم التعليم ووسائل الإعلام، وتحفيز الفاعلين الاقتصاديين على المساعدة على إنجاحها
الكلمات المفتاحية: برامج المرافقة المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التمويل المصغر.

Abstract :

The study aims to analyze the efficacy of accompanying programs Entrepreneurship in Algeria, This is through the various statistics related to microfinance programs analysis (National Agency for support of youth employment, the National Agency for the conduct of micro-loan, the National Insurance Fund for unemployment), At the national level and at the level the wilaya of Ain Defla, The study concluded the positive role of these mechanisms in the creation of small and medium enterprises, but the heterogeneity and lack of integration among them limits the achievement of development objectives, this is what requires activation of these bodies through a comprehensive policy involving all actors, mainly based on the development of entrepreneurial culture, recruited various modes of public policy, especially the education system and the media, and stimulate economic players to help make it a success.
Keywords: Accompanying Programs Entrepreneurship, The Creation Of Small And Medium Enterprises, Microfinance.

الفهرس

اهداء.....**I**
شكر.....**III**
ملخص.....**IV**
الفهرس.....**V**
قائمة الجداول والاشكال.....**XIII**
مقدمة .....أ
الفصل الاول : الادبيات النظرية والتطبيقية للمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية **4**
تمهيد.....**4**
المبحث الاول: الايطار النظري للمقاولاتية و المرافقة المقاولاتية.....**5**
المطلب الاول: ماهيـــة المقاولتية.....5
اولا- التطور التاريخي للمقاولاتية.....5
ثانيا: مفاهيم ومصطلحات 6
1 - مفهوم المقاولاتية.....6
2- مصطلحات مرتبطة بالمقاولاتية.....7
ثالثا : مفهوم المقاول 8
1-المقاول كمفهوم لغوي.....9
2-المقاول كمفهوم إقتصادي.....10
3-المقاول كمفهوم له علاقة بالعلوم الاخرى.....11
4-المقاول كمفهوم حديث.....11
5-المقاولاتية والنمو الإقتصادي.....12
6-تحديد الشكل القانوني للمؤسسة.....14
المطلب الثاني:المرافقة المقاولاتية.....15
اولا:ماهية المرافقة المقاولاتية.....15
1- المرافقة كمفهوم عام.....15
2- مفاهيم اخرى للمرافقة المقاولاتية.....16
ثانيا:اسس وخصائص المرافقة المقاولاتية.....17
1-اسس المرافقة.....19
2-خصائص المرافقة الجيدة.....19

ثالثا:حركية مرافقة انشاء المؤسسة الصغيرة.....20
1-وقتية التدخل.....21
2-المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة) 21
3-انماط المرافقة.....22
المبحث الثاني:عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث.....25
المطلب الأول: عرض الدراسات باللغة العربية.....25
اولا:مذكرة ماجستير لقوجيل محمد 25
ثانيا: مذكرة ماجستير لصايبي صندرة.....26
ثالثا:مذكرة ماجستير لغيتي نسرين.....27
المطلب الثاني : عرض الدراسات بالغة الفرنسية.....27
اولا: دراسة اميرة بن صالح 27
ثانيا: دراسة مجموعة المغرب العربي.....28
ثالثا: دراسة وليد شرتاني 29
المطلب الثالث: اوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية 30
خلاصة.....32
الفصل الثاني:دراسة ميدانية لواقع المرافقة المقاولاتية لولاية عين الدفلى 33
تمهيد.....33
المبحث الاول : تقديم البرامج المقاولاتية التمويلية: Cnac, Angem, Ansej.....34
المطلب الاول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej).....34
اولا: التعريف بالوكالة و مهامها.....34
ثانيا: شروط الاستفادة من خدمات الوكالة.....34
ثالثا: صيغ التمويل.....35
رابعا: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و خدمة المرافقة المقاولاتية.....36
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).....38
اولا: التعريف بالوكالة ومهامها.....38
ثانيا: شروط الاستفادة من خدماتها.....39
ثالثا: صيغ التمويل.....39
رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و خدمة المرافقة المقاولاتية.....41

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) 42
اولا: التعريف بالصندوق ومهامه.....42
ثانيا: شروط الاستفادة من خدمة جهاز الدعم للبطالين البالغين 30 إلى 55 سنة.....42
ثالثا: صيغ التمويل.....43
رابعا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و خدمة المرافقة المقاولاتية.....44
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لحصيلة نشاط البرامج الحكومية المساندة لإنشاء م ص م (2012-2017) في ولاية عين الدفلى.....44
المطلب الاول: تحليل ثلاثية المؤسسات المصغرة والمتوسطة المنشأة من طرف البرامج الحكومية على المستوى ولاية عين الدفلى.....45
اولا: الجانب الديمغرافي المحلي.....45
ثانيا:الجانب الاقتصادي المحلي.....46
01- حسب القطاع.....46
02- تطور عدد مناصب الشغل.....47
المطلب الثاني : التحديات و الصعوبات التي تواجه البرامج الحكومية المساندة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....48
اولا: التحديات المتعلقة بالمقاول.....48
ثانيا: التحديات المرتبطة بالبرامج في حد ذاتها.....49
خلاصة.....50
خاتمة.....**51**
مراجع.....**67**

فائمة الجداول والاشكال

01 - قائمة الجداول

الرقم	العناوين	الصفحة
01	مقارنة بين المقاول، القائد و المدير	12
02	أنماط المرافقة	22
03	مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة	30
04	صيغ التمويل المعتمدة من طرف ANSEJ تبعا لتعديلات 2011	35
05	صيغ التمويل ANGEM حسب تعديلات 2011	40
06	الهيكل التمويلي لتمويل المؤسسات المصغرة من طرف CNAC.	43
07	:عدد المؤسسات المنشأة من طرف البرامج الحكومية الثلاث لولاية عين الدفلى	45
08	عدد المؤسسات المحلية المنشأة من طرف ANSEJ حسب القطاع	46
09	عدد المؤسسات المحلية المنشأة من طرف ANGEM حسب القطاع	46
10	عدد المؤسسات المحلية المنشأة من طرف CNAC حسب القطاع	47
11	مناصب الشغل المستحدثة من طرف البرامج المرافقة المحلية	47

02- قائمة الأشكال

الرقم	العناوين	الصفحة
01	نموذج GEM	13
02	**سمات المجموعات الاقتصادية والتركيز الرئيسي للتنمية**	14
03	مخطط لمرافقة مرحلة الإنشاء من طرف ANSEJ	36

توطـــــئة:

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها المقاولاتية، حيث لم تحظى باهتمام الباحثين و الاقتصاديين إلا من فترة قريبة من الزمن وذلك بسبب تفوق نموذج المؤسسة الكبيرة، بالإضافة إلى تسليط الأضواء على المسير وذلك على حساب المقاول و مؤسسته الصغيرة، فرغم تعريفها من خلال كتابات R.Cantillon و J.B.Say منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، إلا أنه لم يعد للواجهة إلا بعد منتصف السبعينات و ما صاحبها من اضطرابات اقتصادية كثيرة أثرت سلبا على المؤسسات الكبيرة و أدت إلى ارتفاع محسوس في معدلات البطالة نتيجة تسريحها لأعداد هائلة من العمال.

و الجزائر كغيرها من الدول شهدت هي الأخرى عدة أزمات منذ الاستقلال إلى غاية التسعينات، بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982 و تلتها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986 ،بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، واعتبار قطاع المحروقات المورد الوحيد لتمويل التنمية رغم تنوع الثروات المادية و البشرية .

وبهدف المساعدة في مواجهة الصعوبات التي تعاني منها إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و توفير المناخ لممارسة نشاطها و تحضير الأرضية المناسبة لإنشاء مؤسسات جديدة قادرة على المنافسة في السوق، قامت الدولة الجزائرية بوضع عدة برامج وتشكيل هياكل مهمتها دعم و مرافقة الشباب في تجسيد مشاريعهم المقاولاتية.

ومن بين هذه البرامج آليات التمويل المصغر الذي يعتمد على منح قروض يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، هذه الهيئات التمويلية قد تكون مباشرة (أجهزة دعم وتمويل إنشاء المؤسسات المصغرة) أو غير مباشرة (برامج ضمان القروض تسهل حصول مؤسسات صغيرة ومتوسطة على القروض البنكية).

إشكالية الدراسة:

من أجل ترقية و تطوير النظام المقاولاتي، قامت الجزائر بتطبيق جملة من الإصلاحات واستحداث مجموعة من الآليات والعديد من الأجهزة المتخصصة في المرافقة المقاولاتية بهدف تهيئة الأرضية الملائمة لنشاط المقاولين و مؤسساتهم المصغرة مما يساهم في توسع النسيج المؤسساتي و انخفاض معدلات البطالة.

و من هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية التالية :

ما واقع برامج المرافقة المقاولاتية المنتهجة من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

ومن الإشكالية العامة يتم طرح التساؤلات التالية:

- كيف يساهم القرض المصغر في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؟
- ما مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية في ولاية عين الدفلى؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على تساؤلات الدراسة، والإلمام بكل جوانبها، نضع الفرضيات التالية:

1- القرض المصغر يساهم بشكل فعال في انشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة .

2- تعتمد غالبية المؤسسات المصغرة والمتوسطة في ولاية عين الدفلى على برامج المرافقة المقاولاتية لإنشائها. ولكن رغم الجهود المبذولة من هذه البرامج الا انها لم ترقى للمستوى المنشود

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة انطلاقا من أهمية دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، من خلال إبراز الدور الفعال لآليات المرافقة المقاولاتية و دورها في خلق مناصب شغل، التقليل من البطالة وكذلك إنشاء PME،باعتبارها أداة محركة للاقتصاد الوطني، والنهوض به ليصل إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة .

كما تكتسي هذه الدراسة أهمية قصوى كونها تطرقت برنامجي المخطط الخماسي (2010-2014)و (2015-2019)، بالإضافة إلى تحرير الاقتصاد الجزائري بعد تنفيذ الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال البحث الى الوصول جملة نقاط التاثير

1- محاولة البحث في موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين .

2- إبراز الدور الفعال للمرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمؤسسات المصغرة، والتخفيف من حدة البطالة.

3- تسليط الضوء على آليات التمويل المصغر(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابAnsej الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Angem،الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة Cnac ،)التي وضعت من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى الوطني و المحلي.

المنهج المستخدم:

للإجابة على إشكالية البحث واثبات صحة الفرضيات من عدمها ، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، والذي يستدعي جمع البيانات و تحليلها لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى نتائج دقيقة .

بالإضافة إلى منهج دراسة حالة بهدف إسقاط الجانب النظري من الدر اسة على الجانب التطبيقي، من خلال دراسة حالة ولاية عين الدفلى بالنسبة لآليات التمويل المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (agence nationale de soutien a L'e,ploi des jeunes –ANSEJ الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغر(agence nationale pour la Gestion du Micro-Crédit –ANGEM-) الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (Caisse Nationale d'Assurance Chomage –CNAC-)

وكذا المنهج المقارن من خلال المقارنة بين آليات المرافقة المقاولاتية من حيث زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فتح مناصب الشغل.

هيكل الدراسة:

من اجل الالمام بكل جوانب موضوع البحث قمنا بتقسيمه الى فصلين:

الفصل الأول:

يتناول مدخل نظري للمرافقة المقاولاتية، حيث نركز على جانبين للمقاولاتية: الأول مرتبط بالتطور التاريخي و مختلف المفاهيم و المصطلحات التي لها علاقة بالمقاولاتية، وتخدم موضوع بحثنا، ليتم بعدها تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي للمقاولاتية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي و إنشاء المؤسسات .

أما الفصل الثاني فسنقوم بدراسة تحليلية لنشاط بعض برامج التمويل المصغر المعتمد في الجزائر وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من خلال تقديم هذه البرامج، وبعدها تحليل الإحصائيات المرتبطة بثلاثية هذه على مستوى ولاية عين الدفلى، و هذا للتعرف على المشاكل التي تعترض نشاط الوكالات الثلاث و اقتراح الحلول .

تمـــــــهيد:

تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية انشائه لمؤسسته نظرا لمختلف التحديات و الصعاب التي قد تواجهه، فهي تساعده على تجسيد مشروعه الى حقيقة بعدما كان مجرد فكرة، ناهيك عن دورها الفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ ساهمت هذه الأخيرة في التقليص من نسبة ومعدلات البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خاصة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يعيشها العالم العربي عموما والمحلي خصوصا، لكن قبل التطرق الى المرافقة المقاولاتية بمختلف أبعادها و مختلف الأسس التي ترتكز عليها، نتناول أولا المقاولاتية كأحد المواضيع التي أخذت أهتمام الكثير من الباحثين و أصحاب الإختصاص، بالإضافة الى كونها الأساس الذي تستند عليه هذه المرافقة، ونركز في ذلك على المقاول بصفته المحرك الأساسي لهذه العملية، و مناخ الإستثمار أو بيئة الأعمال باعتبارها المحيط المقاولاتي الذي يؤثر و يتأثر بها.

المبحث الاول:الاطار النظري للمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية

تسعى معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن للاهتمام بالمقاولاتية، لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتجه البلدان سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو اليوم إلى الارتكاز على مهارات أفرادها وقدرتهم الإبداعية على العمل المقاولاتي لتطوير اقتصادياتها بدل الارتكاز فقط على الموارد الطبيعية والموارد الريعية الآيلة للزوال؛ لأجل ذلك تحاول الدول في كل مرحلة دعم المقاولاتية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من وا المؤسسات. ٍ الشباب للعمل المقاولاتي نشاء.

المطلب الاول: ماهيـــة المقاولتية:

أصبح مفهوم المقاولاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، وهذا بعد تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ولم ينحصر هذا الموضوع في علوم التسيير فقط و إنما امتد إلى دون ذلك و سنتطرق الى التطور التاريخي ومفاهيم حول المقاولتية.

اولا- التطور التاريخي للمقاولاتية:

الى غاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الإنتاجية تتمركز في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها البعض، حيث كانت تتم بشكل يدوي دون الإعتماد عن الألة[1].

وبظهور بوادر الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالي الذي أدى الى تطور الوحدات الإنتاجية البسيطة لتتحول الى مؤسسات صغيرة و متوسطة من أهم ما ميزها هو أن المسير هو نفسه مالك المؤسسة[2].

ومع نهاية القرن 19م ونتيجة للثورة الصناعية الثانية اشتدت المنافسة وتعرض المنتجين الصغار الغير قادرين على التنافس مع قدرات الألة الى الإفلاس بالإضافة الى ظهور مؤسسات كبيرة اهم ما ميزها انتقال مهمة[3] ادارة المؤسسة من الفرد المالك لرأس المال الى جهاز اداري مشترك.

لكن و بالرغم من المشاكل التي طرحها فصل الملكية عن التسيير في المؤسسات الكبيرة والذي تمت معالجته فيما بعد بإصدار مبادئ حوكمة المؤسسات الا أنها حظيت بتفوق كبير جلب اليها والى المسير مختلف الأنظار، وهذا على حساب المقاول الذي تم اهماله في هذه المرحلة وكذا اهمال خيار المقاولاتية وعملية انشاء المؤسسات الجديدة.[4]

وبعد منتصف الثمانينات وظهور الأزمة الإقتصادية قامت المؤسسات الكبيرة بتسريح عدد هائل من العمال مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة.

[1] L.J. Fillion, Management des PME, Pearson Education, Canada, 2007, p.178
[2] J. Rojot, Théorie des organisations, Editions Eska, Paris, 2003, p. 237
[3] S. Boutillier et D. Uzunidis, L'utilité marginale de l'entrepreneur, Innovations, n° 13, Paris, 2001, p20
[4] **Boutillier et D. Uzunidis, La légende de l'entrepreneur, (Editions la découverte & Syros, Paris, 1999), p.90**

ومن هنا بدأت الإنتقادات توجه الى هذه المؤسسات الكبيرة ، وبدأ الإهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتزايد عدد الدراسات و النظريات التي عملت على توضيح خصائصها و التي سمحت لها بالبقاء و الإستمرار أمام المؤسسات الكبيرة منها نظرية اقتصاديات السلم و نظرية الفرص الضائعة.

كما اعطي دعم كبير لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإعتبارها بديل يمكن الإعتماد عليه للخروج من هذه الأزمة التي شهدها الإقتصاد العالمي وبديل بالغ الأهمية أيضا في الدول النامية[1].

أما في الجزائر فلم تحظ المقاولة في الفترة الممتدة بين1963 – 1988 باهتمام السلطات العمومية نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة، غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة أي أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمقاولة.

وفي سنة 2001 تم إصدار القانون رقم 18 /01 المؤرخ في 12-12-2001 الذي سعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية[2]

ثانيا: المقااولاتية مفاهيم ومصطلحات :

1 – مفهوم المقاولاتية: كلمة المقاولة "Entrepreneurship "هي كلمة انجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية Entrepreneur ترجمت إلى الفرنسية ب "Entrepreneuriat" في البداية، اعتمدت أدبيات إدارة الأعمال على مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع[3] أما اليوم فاختلفت وجهات النظر حول المفهوم في حد ذاته، وقد عرفت من عدة زوايا باختلاف توجهات وتفكير المهتمين:

فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطريقتين[4]:

– على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة تدمج لإنشاء مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

– على أساس تخصص جامعي:أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي،

كما يمكن أن تدرك المقاولاتية من خلال مقاربات مختلفة يمكن إيجازها كالتالي:

❖ فرصة الأعمال: بالنسبة للأنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ التسعينيات إذ نجد البروفيسور Haward Stevenson بجامعة Harvard يوضح بأن المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها[5]، و حسب Michel Coster المقاولاتية هي ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للمبادرة و الابتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع محيطه.[6]

---

[1] **R. Wtterwulghe, La P.M.E Une entreprise humaine, De Boeck Université, Paris, 1998, p p. 68-81**

[2] **. العايب عزيوز : دور التشريعات في تطوير وتنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية ،الجزائر،15سبتمبر ص 03**

[3] Catherine Léger-Jarniou.''Développer la culture entrepreneuriale chez les jeunes - Théorie et Pratique - ''Revue française de gestion – N°185. Lavoisier, Paris.2008.P163.

[4] صندرة سايبي،**سيرورة إنشاء المؤسسة أساليب المرافقة**، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، **الجزائر**،2009-2010 ،ص ص 7-8

[5] صندرة سايبي، المقاولية و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، **الجزائر**،2014/2013 ص 29

[6] Michel Coste , **Entrepreneuriat**, Pearson France2009, 19

❖ خلق المنظمة: قام كل من Henadz Aldich ، Chisman، Shama، Thornton ، بتطوير هذا المفهوم حيث اعتبروا أن المقاولاتية تمتد إلى أن تكون كعملية لخلق منظمة، أي مجموعة الأنشطة التي يقوم من خلالها الفرد المقاول بالاقتصاد والتوفيق بين الموارد المعلوماتية، المادية، البشرية...الخ

❖ خلق القيمة: تعد المقاولاتية عملية ديناميكية لخلق ثروة زائدة بواسطة أفراد تحملوا مخاطرة كبيرة، وقت الالتزام المهني من أجل توفير قيمة للمنتج أو الخدمة، .فهي العلاقة بين الفرد/القيمة، و بالنسبة لـBoberthirt فيعرفها على أنها: السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة على ذلك بمختلف أنواعها " مالية، نفسية، اجتماعية "ومقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي[1].

❖نموذج الإبداع: للمقاولاتية والإبداع قيمة مضافة عالية وهما نشاطين يتصلان اتصالا وثيقا، فحسب البعض فان الإبداع هو ما يميز المقاولين عن المدراء، و حسب، Druker,Julien et Marchesnay فإن الإبداع شرط لخلق القيمة، سواء كان هذا الإبداع تكنولوجيا أو تنظيميا [2].

وكل المقاربات السابقة تكمل بعضها البعض ذلك أن كل واحد منها غير كافي بحد ذاته لوصف ظاهرة المقاولاتية، لذا يمكن أن تترجم العلاقات بين النماذج الأربعة التي توضح مفهوم المقاولاتية كالتالي:

المقاولاتية هي فعل أو مجموعة أعمال ترتكز على الإبداع، تتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك، وبالمقابل الحصول على إشباع معين.

كما يعطي Gartner مفهوما أخرا للمقاولاتية على أنها عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر، إن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة[3]: الإنشاء (la création :ex nihilo,) اعادة بعث المؤسسة (la reprise d'entreprise)، مؤسسة تفعيل (la réactivation d'entreprise).

أما عن المشرع الجزائري فقد عرف المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها" عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر[4] "

كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها " استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع ،وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم)[5]

---

[1] صندرة سايبي المقاولية و إستراتيجية تنمية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، مرجع سابق ، ص 30

[2] Danvers Francis**, Peut on enseigner l'entrepreneuriat** ?, 8e Biennale de l'éducation et de la formation, INRP www.inrp.fr/biennale/8biennale/contrib/longue/76.pdf le 10/04/2019

[3] **Alain Fayolle, « introduction à l'entrepreneuriat »,** Dunod, Paris, 2005, p 18

[4] http://www.joradp.dz/TRV/ACivil.pdf le 10/04/2019

[5]كتوش عاشور،حمادي نبيل،**"الابتكار كأداة لتعزيز تنافسية المقاولة الصغيرة في الجزائر"**،الندوة الدولية **حول المقاولة والإبداع في الدول النامية** المركز الجامعي بخميس مليانة،الجزائر2007،ص50

2- مصطلحات مرتبطة بالمقاولاتية :

❖ **الروح المقاولاتية** : يجب التفرقة بين مصطلحين غالبا ما يتم المزج بينهما في الاستعمال، وهما روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise) وروح المقاولة (l'esprit d'entreprendre)، حيث يعرفون روح المؤسسة بأنها "مجموعة من المواقف العامة والايجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول"، أما روح المقاولة فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة حيث أنها تترجم التوجه نحو البحث عن الفرصة والمبادرة الخالقة للقيمة ويمكن أن تعني إطلاق الأفراد لسلوكيات ملحوظة مثل تحمل المسؤولية.[1]

وترتكز على ثلاث مرتكزات حسب[2] Paul Arthurfortin:

- المرتكز الأول: رؤية /حلم
- المرتكز الثاني: الخطر/الشجاعة
- المرتكز الثالث: الإقناع/الطاقة
- في حين يضيف البعض مرتكز رابع و هو التطور الذاتي.[3]

❖ **الثقافة المقاولاتية:** وهو مفهوم لا يختلف عن ماهية الروح المقاولاتية إضافة لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، و يمكن أن ترسخ هذه الثقافة ب: العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط.

ويلخص نموذج J.-P SABOURIN et Y.GASSE(1989) مفهوم الثقافة المقاولاتية،[4] حيث، يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتمدرسين، بالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولة، حيث ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية. أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاثة مجموعات: .

- المسبقات (Les antécédents) .
- الاستعدادات Les prédisposition.
- تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع.

---

[1] Catherine Leger-Jarniou, " Enseigner l'esprit d'entreprendre à des étudiants: Réflexion autour d'une pratique de 10 ans", **Actes du premier congrès de l'Académie de l'entrepreneuriat ;entrepreneuriat et enseignements rôle des institutions de formation, programmes, méthodes et outils** , Paris : université Paris Dauphine, , Lile Nord -Pas de calais, p.15.

[2] Eric de la Maisonneuve ,précis de stratégie , paris , France, 2008,pp32-33

[3] رشيد لوكساني ، ''دراسة العوامل التي تحفز المقاولين لإنشاء مؤسساتهم في الجزائر''،الأيام العلمية الدولية الثانية حول **المقاولاتية :آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص و العوائق بسكرة ،الجزائر**،3-5ماي2011، ص5

[4] AzzedineTounès. "L'intentio entrepreneuriales "op.cit, p45

❖ **منهج المقاولاتية** : وهي منهجية تهدف لتكوين المقاولين الصغار والمتوسطين في الدول السائرة في طريق النمو، ولعل الهدف الأساسي لهذه المقاربة هو مساعدة المقاول المبتدئ ليقوم بدراسة عقلانية للمشروع، الذي ينوي إنجازه بشكل يمكنه من إقناع مؤسسة مالية ما بتمويله عن طريق الاقتراض[1] أما المنهجية المتبعة في هذا التدريب المقاولاتي فتتركز حول المبادئ التالية:

- التعلم عن طريق التجربة عن طريق تمارين تعتمد المحاكاة
- ديناميكية الجماعة وهي أسلو صندرة سايبي، المقاولية و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،

❖ **المقاولاتية النسوية:** المرأة المقاولاتية يمكن تعريفها بانفرادها في العمل أو برفقة شريك أو أكثر، وقامت بأعمال تأسيسية أو وراثية بحيث ورثت مؤسسة حيث تتحمل مسؤولية بنائها من حيث المالية والإدارية والاجتماعية وهي تساهم يوميا في تسييرها الجاري، وقد تم الإقرار بهذا رسميا خلال محاضرة الأمم المتحدة بمناسبة السنة الدولية للمرأة[2].

ثالثا : مفهوم المقاول:

تعددت المفاهيم المرتبطة بالمقاول نظرا لتعدد المدارس و المقاربات و النظريات المهتمة بالمقاولاتية، ويمكن حصرها في اربعة اتجاهات:

1- المقاول كمفهوم لغوي: من خلال هذه المقاربة، سنعتمد على القواميس و المعاجم التي ظهر ت نهاية القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر، و التي أسهمت بشكل كبير في تحديد مفهوم المقاول (Entrepreneur).[3]

- **قاموس (le dictionnaire de l'académie francais)**الذي صدر في طبعته الأولى في سنة 1694 فيقترح التعريف التالي:« هو المعماري الذي يتعهد ببناء عمارة أو بناية مقابل ثمن معين،...[4]
- **القاموس العالمي للتجارة:** الذي نشر بباريس عام 1723 فقد أعطى لكلمة المقاول معنى الذي يلتزم بشيء ما، نقول« مقاول معمل أو بناء» من أجل قول « معملي » أو «رئيس البناءين ».
- **قاموس أوكسفورد الأمريكي (Dictionary Oxford)**فقد عرف المقاول على أنه المغامر، و المغامر هو من يجابه الخطر أو تجربة خطرة .
- **قاموس (Economics of Dictionary Oxford)**عرف المقاول كالتالي:« هو الفرد المسؤول بشكل عام عن اتخاذ القرارات في المؤسسة مقابل تلقي أربح أو تحمل خسارة . ولا يساهم بالضرورة في رأس مال

[1] داخلية تصدرها جمعية تنمية وادي درعة العدد الثاني السنة الأولى مارس2002 ص03 دورية محمد شاكر الناصري نشرة

[2] محمد شاكر الناصرينشرة دورية داخلية تصدرها جمعية التنمية واد الدرعة العدد الثاني السنة الاولى مارس 2002،ص03

[3] S.Rajmison .**Femmes Entrepreneures Et Dynamique Entrepreneuriale: le cas de Madagascar « d'après facteurs de performance de l'entreprise**. Paris ,1995 , pp227-228

[4] **مرجع سابق، ص ص** 52-57 ب بيداغوجي يمكن المشاركين للعمل بشكل جماعي بعيدا عن الانطوائية.

المؤسسة، فقد يحصل على الأموال من أطراف أخرى، و لكن يجب أن يضمن القروض التي يحصل عليها، إذ أنه المسؤول عن الخسائر المحتمل وقوعها.

/ **معجم اللغة العربية المعاصرة:** المقاول هو اسم فاعل مشتق من الفعل قاول يقاول مقاولة فهو مقاول، و المفعول مقاولة، قاول فلانا في الأمر بمعنى باحثه و جادله، فاوضه فيه«قاول الناقد الكاتب» ، قاول بناء :أعطاه العمل مقاولة على تعهد منه بالقيام به، قاوله على عشرين ألف ليبني له بيتا.

و بالنسبة إلينا سنحتفظ بكلمة المقاول كترجمة سليمة وصالحة لكل الأزمنة، فالاقتصاديين العرب ركزوا على الترجمة و أهملوا المعنى، فالمنظم هو المنظم و رائد الأعمال يحمل صفة فقط من صفات المقاول و هي الريادة، لكن المقاول هو من يحمل كلا من هاتين الصفتين، و ينبغي أن نحتفظ به كما تم الاحتفاظ بمصطلح Entrepreneur باللغتين الفرنسية و الانجليزية، و في كل مرة كان المعنى هو الذي يتطور مع متطلبات الاقتصاد و ليست الترجمة أو إدراج مصطلحات جديدة.

2-المقاول كمفهوم اقتصادي: تضمن هذا الإتجاه محاولات تعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الإقتصادية ومن رواده:

❖ **Cantillon وJ.B.Say 1755 - 1823** : المقاول هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة في المجال الزراعي، الصناعي و التجاري، ويعتبر **Cantillon** عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول حيث يشتري بسعر أكيد و يبيع بسعر غير أكيد[1] ، أما **Say** فقد وضع التعريف التالي " المقاول هو وسيط بين مختلف مستويات المنتجين و كذلك هو وسيط بين المنتجين و المستهلكين، حيث انه يدير العوامل الإنتاجية، و هو يعمل أين لا يستطيع الآخرون فعل ذلك."[2]

❖ **L.Walras 1834-1910:** يرى أن المقاول لا يتميز عن باقي الفاعلين الاقتصاديين، بحيث أن المقاول يجمع و ينسق مختلف عوامل الإنتاج الرأسمال و العمل، سواء كان ذلك في الصناعة أو في التجارة، و الاختلاف الوارد بين مقاول Walras و مقاولSay هو أن الأول يفترض أن المقاول يعمل في ضل وسط يسوده اليقين وفق نموذج شفافية السوق، المنافسة الكاملة و الحرة.

❖ **A.Marshall1842-1924** : فاعتبر أن المقاول هو مسير المؤسسة حيث أنه الذي يتحمل مخاطر الإنتاج كما أنه يطلب الخدمات الإنتاجية و يحاول تحقيق المساواة بين المنفعة الحدية لهاته الخدمات و مساهمتها في الإنتاج، كما أنه يجب أن يكون يقظ لتغيرات الأسواق و البيئة.[3]

❖ **Schumpeter1883-1950** : المقاول هو الذي يساهم في la destruction créative التدمير الخلاق: بمعنى المؤسسة المبتكرة تخلق لوجود منتجات جديدة أو أحسن تكنولوجيا تدخل الاقتصاد، ولكن ذلك يؤدي

[1] B. Allali**, Vers une théorie de l'entrepreneuriat**, Cahier de recherche L'ISCAE, N° 17, p. 3
[2] François FCCAHINI, " L'entrepreneur comme un homme prudent", In **La Revue des Sciences de Gestion**,N° 226-227,(juillet- octobre 2007), p 29
[3] Alain FAYOLL, « introduction à l'entrepreneuriat », op cit, p p 19-22

إلى تدمير المؤسسات الغير متحركة والساكنة[1].وكذلك المقاول هو الشخص المبدع الذي يقوم بإيجاد توليفات جديدة لوسائل الإنتاج.[2]

3- المقاول كمفهوم لـه علاقة بالعلوم الأخرى: ظهرت دراسات تجاوزت في تعريفها للمقاول نطاق حدود العلوم الإقتصادية واهتمت بالجانب النفسي والديمغرافي والإجتماعي للمقاول، من روادها:

❖ **D.Maclellan بداية الستينات:** المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول الممكنة لها.

M.Casson : اهتم بالجانب الاجتماعي للمقاول و درس الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن...[3]

4 - المقاول كمفهوم حديث: دعى أصحاب هذا الإتجاه الى ضرورة تغيير مستوى التحليل في وضع مفهوم للمقاول واشراك جميع العلوم لإعطاء مفهوم شامل، وهنا يشير **B.Bergere (1993)** إلى ضرورة اتفاق المختصين في كل العلوم المذكورة أعلاه، وجميع المهتمين بعالم المؤسسات، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات و ذلك في بداية الثمانينيات من أهم مفكريها نذكر:

❖ **Gilder** : فقد أشار إلى أن المقاول يعرف القوانين الخافية للسوق و يمارس صراعا ضد الفقر بخلقه لمناصب الشغل و الثروة و ربط هذا المفكر بين المقاول و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

❖ **Drucker** : فان المقاول لا يوجد فقط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بل كذلك في المؤسسات الكبيرة، و يكمن جوهر المقاول في انه يجعل من التغيير شعارا له، فالمقاول ليس بالمضارب ولا الرأسمالي و لا الأجير.[4]

و يمكن إبراز أهم الاختلافات بين المقاولين، القادة و المديرين من خلال الجدول الموالي :

[1] **محمد بوقسوم** وشريف غياظ ،''حاضنات الأعمال التكنولوجيا ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر'' **مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ''**،جامعة محمد خيضر، العدد06(بسكرة، الجزائر، ديسمبر2009)، ص55

[2] Nadim Ahmad and Richard G. Seymour, DEFINING ENTREPRENEURIAL ACTIVITY, from the site http://www.oecd.org/dataoecd/2/62/39651330.pdf , le 18/04/2019

[3] Fayolle, Introduction à l'Entrepreneuriat, op.cit , pp. 12-13

[4] Sophie BOUTILLIER et Dimitri UZUNIDIS, L'entrepreneur : une analyse socio-économique, Paris Edition D'économica, 1995, P 26-28

جدول رقم 01: مقارنـة بين المقاول، القائـد و المدير

المقاول	المدير	القائد
يتمتع بالعمل	يدير	يقود
يبتكر	يدير	يبتكر
يخلق وضعا جديدا	يحافظ على الوضع الراهن	يطور الوضع الراهن
يركز على أعمال المؤسسة	يركز على نظم العمل	يركز على الأفراد
يكون فريق عمل	يعتمد على الرقابة و السيطرة،	يوحي بالثقة
يدرك وجود الفرص	لا يرى إلا المشكلات	ينظر إلى المستقبل
يسأل كيف و متى؟	يسأل كيف و متى؟	يسأل ماذا و لماذا؟
يركز على الأجل الطويل	يركز على الأجل القصير	يفكر في الأجل الطويل

المصدر : عمرو علاء الدين زيدان، " ريادة الأعمال : القوة الدافعة إلى الاقتصاديات الوطنية "، **منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، مصر، 2007 ،ص 116.

05- المقاولاتية و النمو الإقتصادي

لقد تعددت الدراسات المنجزة و التي تتعلق أساسا بدور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية لبلد ما، ومن بين هذه الدراسات نجد النموذج المقترح من طرف(Global Entrepreneurship Monitor –GEM–) أو ما يسمى بالمرصد العالمي للمقاولاتية و الذي هدف إلى دراسة الروابط بين الحركية المقاولية و التنمية الاقتصادية اعتمادا على الناتج الداخلي الخام (Produit Intérieux Brut–BIP–) و التغيرات في معدلات العمل.

الشكل رقم 01: نموذج GEM

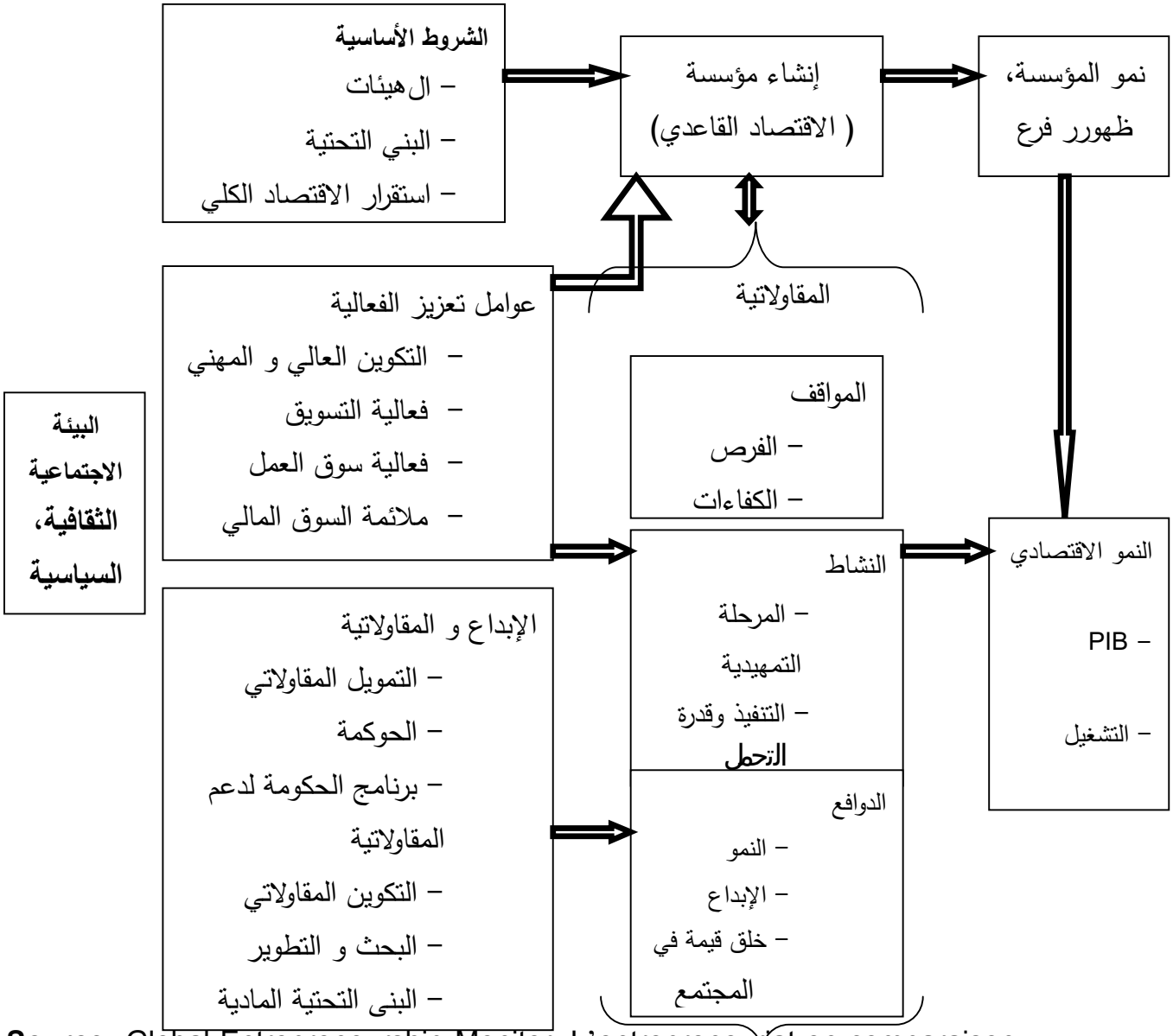

Source :Global Entrepreneurship Monitor, L'entrepreneuriat en comparaison internationaleRapport national suisse 2009, Swiss Exécutive Report 2009, p 8

حسب نموذج (GEM) فإن النمو الاقتصادي و الذي يعبر عنه ب الناتج المحلي الإجمالي PIB و مستوى التشغيل يكون نتيجة للديناميكية الاقتصادية و المتمثلة في الحركية المقاولاتية أي خلق أو توسيع المؤسسات، التي تتزامن مع وجود فرص مقاولة مع القدرة على المقاولة من طرف الأفراد (الكفاءة، الدوافع)، كل هذا يكون ناتج عن ظروف معينة و خصائص وعوامل ترتبط بالمقاول سواء كان هذا في البيئة الاجتماعية، الثقافية أو حتى السياسية.

كما يستخدم GEM تقرير التنافسية التي تصنف البلدان وفق لمؤشر التنافسية العالمية، استنادا إلى درجة التنمية الاقتصادية فيها، أو بصورة أكثر تحديدا استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد والى حصة الصادرات التي تتكون بصورة رئيسية من السلع الأولية، وينبغي أن يركز كل بلد على شروط ومتطلبات محددة بغية

رعاية المقاولاتية استنادا إلى موقعه في العملية التنموية. كما يتفاوت الدور المقاولاتي حسب مستوى التنمية في ذلك البلد.

ويبين الشكل سمات هذه المجموعات الاقتصادية و التركيز الرئيسي للتنمية في كل مستوى.

الشكل رقم02 : سمات المجموعات الاقتصادية والتركيز الرئيسي للتنمية

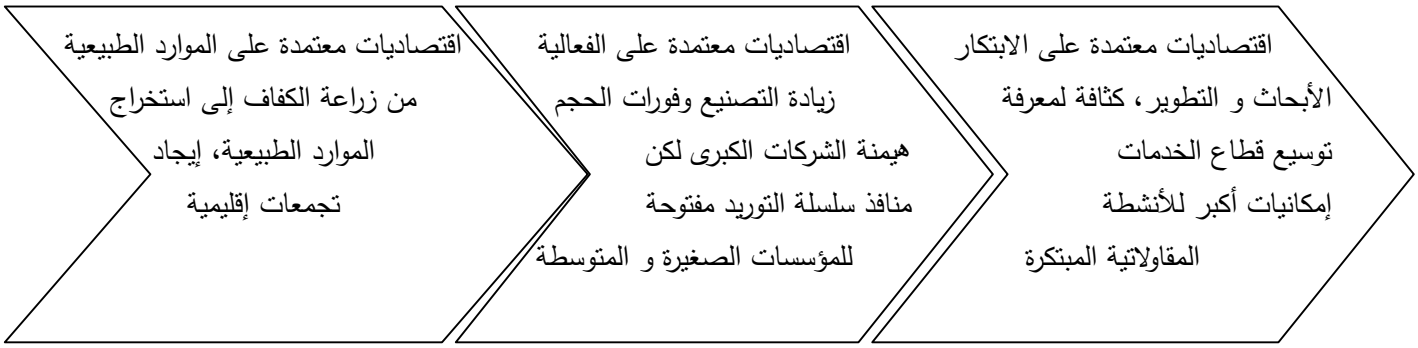

Source :Abderrahmane ABEDOU et al ; op.cit, P 11

6- تحديد الشكل القانوني للمؤسسة: يعتبر اختيار الشكل القانوني للمؤسسة من أهم القرارات الواجب اتخاذها من طرف المقاول، نظرا لتأثيره الكبير على المؤسسة.

وعند اتخاذ شكل الملكية كمعيار للتقسيم، نجد أن الأشكال القانونية للمشاريع الاقتصادية تنقسم إلى قسمين أساسيين وهما الفردية و الشركات:[1]

❖ **المؤسسة الفردية:** تعتبر المؤسسة الفردية من أنسب الأشكال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لبساطة و سرعة تكوينها و إشهارها، كما أنها لا تحتاج إلى رأس مال ضخم، و تعد من بين أكثر الأشكال شيوعا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **الشركات:** تنقسم بصفة عامة إلى: شركات الأشخاص، شركات الأموال، شركات ذات طبيعة مختلطة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة.
- شركات الأشخاص: و تضم كل من شركات التضامن، و شركات التوصية البسيطة.
- شركة التضامن: شركة يقيمها شخصين أو أكثر كشركاء يشتركون في الملكية و الإدارة، و تنتشر بشكل كبير بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا لما تتميز به من بساطة في إجراءات التأسيس، و ارتفاع القدرات المالية للمؤسسة بسبب مساهمة شريكين أو أكثر في رأس مالها.
- شركات التوصية البسيطة: هي كشركة التضامن، إلا أنها تضم فئتين من الشركاء بمسؤوليات مختلفة،

فئة الشركاء المسؤولين مسؤولية مطلقة عن الثروة و الإدارة في حين الفئة الثانية فهم شركاء يساهمون بالأموال فقط.

[1] محمد قوجيل، دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مرجع سابق، ص 24

- شركة الأموال: و تضم:
  - شركة المساهمة: هي كيان مستقل ليس لها مالكين بل حملة أسهم تنحصر مسؤولياتهم المالية بحدود الأسهم التي التزموا بها، إما حقوقهم فتشمل الحصول على الحصة التي يقررون توزيعها من الأرباح، أما عن إجراءات تأسيسها فهي معقدة و تحتاج أموال كبيرة.
  - شركة التوصية بالأسهم: تشبه شركات التوصية البسيطة في كل شيء باستثناء أن رأس مال الشركة يكون محدد على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة.
  - الشركة المساهمة ذات المسؤولية المحدودة: تكون مسؤولية الأفراد محدودة بحدود الأسهم التي يحملونها، كما لا يتم تداول أسهمها في سوق المال، أما عن إدارة الشركة فعادة ما يتولاها أحد او بعض المقاولين من المالكين.

هذه مختلف الأشكال القانونية للمؤسسات، و على المقاول أن يختار بينها الشكل الملائم لمؤسسته بعد دراسة دقيقة لكل منها.

إن الدخول إلى عالم الأعمال يعد خطوة مهمة جدا في حياة الفرد خاصة إذا تعلق الأمر بطرح منتج جديد مبتكر، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولاتية، ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى ان نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها وتسجل المؤسسات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة النسبة الأكبر، وبالتالي فان عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها يعد أمرا ضروريا.

المطلب الثاني: المرافقـــة المقاولاتية:

تعتبر المرافقة من أهم الآليات المبتكرة لدعم إنشاء المؤسسات بالنظر إلى كثرة التعقيدات المصاحبة لإنشائها، وعلى هذا الأساس نتناول مختلف المفاهيم و المقاربات المرتبطة بها بالإضافة إلى الأسس و الخصائص التي ترتكز عليها، ناهيك عن المحيط الذي تتم فيه هذه المرافقة المقاولاتية.

اولا: ماهية المرافقة المقاولاتية:

01- **المرافقة كمفهوم عام:** يمكن تعريف المرافقة من ثلاث جوانب: لغويا، اشتقاقيا و اصطلاحا

❖ **لغويا:** المرافقة يمكن أن تفسر انطلاقا من ثلاث أفعال: يقود، يوجه أو يرشد و يصاحب.[1]

✓ قاد: يشير إلى وجود علاقة يتم من خلالها تحويل المعرفة بشكل عمودي من الأستاذ إلى التلميذ.

✓ وجه أو أرشد: أي مساعدة المقاول لإيجاد حلول بنفسه لمشاكل انطلاقا من مهاراته الفطرية و المهاراتالجديدة المكتسبة.

[1] Deschamps, B, Fatien P., et Geindre, G., 2010, « Accompagner le repreneur d'entreprise : conduire, escorter mais aussi guider », in Gestion 2000, mai-juin

- ✓ صاحب: ويعني حماية المقاول و إشراكه في عملية البناء الديناميكي في ظل عدم التأكد، و مواجهة مختلف التهديدات و الصعوبات من جهة، و اغتنام الفرص من جهة أخرى.

❖ **اشتقاقيا:** وحسب (Deschamps, Fatien , et Geindre 2010) فان الفعل رافق مرتبط بعلاقة الدعم التي تربط بين عارض المرافقة (المرافق) و طالب المرافقة (المقاول)، وهو مشتق من ثلاث أبعاد:

- ✓ البعد الزمني لأن المرافقة تتم خلال زمن معين.
- ✓ مكان المرافقة و الذي عادة ما يكون في شكل هيئة الدعم.
- ✓ الجهة الخارجية التي يمكن أن تكون الجهة الممولة.

❖ **اصطلاحا:** يعتبر التعريف الأكثر شمولا لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف" أندري لوتأوسكي" ""André Letowski" وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا " APCE " في مذكرة داخلية أعدها، ويتمثل هذا التعريف في:

" المرافقة:هي محاولة لتجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول". [1]

نلاحظ من هذا التعريف أنه ركز على عرض المرافقة من جانب المكونات الأساسية التي ينبغي أن تتوفر عليها، والتي ينبغي أن توفرها للمقاولين حتى يتمكنوا من تجاوز المصاعب التي قد تصادفهم.

كما تعرف المرافقة على أنها إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به"[2]

وتعرف المرافقة أيضا "بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط start–up period وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة"[3]

[1] Christian Marbach, « L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur », Cité in : Regard sur les PME,Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003, P : 43.

[2] 4D DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, L'appui à la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP,(Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002, p48.

[3] عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، حاضنات الأعمال(**فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2001،ص.10

02- مفاهيم اخرى للمرافقة المقاولاتية:

المرافقة كعلاقة بين المقاول و المرافق:

المرافقة "هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، إنها تهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار "[1]

أما " فايول" فيرى المرافقة كممارسة لمساعدة الأفراد على إنشاء مؤسساتهم، و تقوم على وجود علاقات اجتماعية بين صاحب المشروع و المرافق و ذلك خلال فترة محددة (ليست دائمة)، و من خلال هذه العلاقة بإمكان المقاول تحقيق تدريبات متعددة، والحصول على موارد مفيدة لتطوير مهارته، و ذلك من أجل تحقيق مشروعه على أرض الواقع.[2]

لقد سلط فايول من خلال هذا التعريف الضوء على العديد من الأبعاد منها:

- المدة أي مدة المرافقة (عدة أشهر أو عدة سنوات).
- ضرورة تردد العلاقات الاتصالية ما بين المرافق و المقاول.
- الفوائد التي يتحصل عليها المقاول من خلال المرافقة.

لكنه أهمل المشاكل و المصاعب التي يتعرض لها المنشئ خلال فترة المرافقة.

و حسب Granger 1999 المرافقة المقاولاتية ترتكز على تقديم موارد مادية، معنوية... للمنشئ و التي على أساسها يتمتع باستقلالية في اتخاذ قراراته.[3]

فهو يشرح دور المرافق و العلاقة التي تربط بينه وبين المقاول والتي ليست بالهرمية، فالمرافق ليس بالمدير و إنما عبارة عن مدرب أو ذو خبرة قادر على مساعدة المقاول و تطوير معارفه تدريجيا في جميع الميادين، إدراكه لمختلف المشاكل و التحديات التي قد تواجهه من خلال الأبواب المفتوحة على مهنته.

ولهذا يمكن أن نقدم التعريف الشامل التالي " المرافقة هي طريقة للتكوين يتم من خلالها تحويل مهارات وتجارب شخص أو هيئة ما إلى شخص أخر، وذلك بمنحه نصائح وتوجيه بعض الاقتراحات حول طريقة إتمام مهمة أو تنظيم ما".

[1] Catherine leger-jarniou, quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition, communication au 4eme congre pour l'académie .de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre 2005.

[2] Cuzin Romaric et Fayolle Alain; Les Dimensions Structurantes de l'accompagnement, Revue des Sciences de Gestion, Direction et gestion, 2004, p 77 , 88.

[3] Granger B, osé créer, les associations d'appui aux créateurs proposent une aide ambitieuse pour la création d'entreprise, Editions Charles Léopard Mayer,1999, P 71.

المرافقة كشبكة دعم: تعرف على أنها مجموعة الخدمات المقدمة للمقاول من طرف أجهزة المرافقة، هذه الأخيرة تهتم بما يلي:[1] الاستقبال والتوجيه؛ هيكلة المشروع قبل تقديمه لمجلس الموافقة، الكفالة، متابعة المؤسسة، تكوين نادي للمقاولين.

أي يتعلق الأمر بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي:[2]

- –استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة.
- تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد.
- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموم تكون طويلة حسب طبيعة المرافقين.

وحسب (Olivier CULLIERE) فإن"المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجيستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة " للمؤسسات الجديدة. كما يرى أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة وغيرها.[3]

اما Dokou فيرى أن المرافقة المقاولاتية يجب أولا أن تنبثق من هيئة داعمة دورها هو خلق و إنشاء علاقات تنظيمية من أجل انجاز وظائف أساسية للمؤسسة حديثة النشأة، هذه المرافقة تبقى مستمرة إلى غاية حصول المؤسسة على استقلاليتها.[4]

إجمالا فالمرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات. و يمكن أن نعطي بصفة عامة مفهوم للمرافقة المقاولاتية و يشمل المقاربات الثلاث:

المرافقة المقاولاتية هي عملية منظمة من طرف ثلاث جهات (المرافق، هيئة المرافقة، المقاول)، تتم خلال مدة زمنية محددة، تسمح للمقاول بالاستفادة من مختلف ديناميكيات التعلم (التدريب، التوجيه..)، الحصول على الموارد (المالية، المعلوماتية..)، وكذا المساعدة على اتخاذ القرار (الوصاية...).

---

[1] صندرة سايبي، سيرورة انشاء المؤسسة –أساليب المرافقة-، مرجع سابق،ص 42

[2] كمال زيتوني، كريم جابز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض **بالمشروعات المصغرة في الجزائر، ورقة المقدمة إلى الملتقى الدولي 3 حـــول** "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية،جامعة مسيلة، الجزائر،15-16 **نوفمبر** 2011 ،ص3

[3] Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE D'ACCOMPAGNEMENT A LA CREATION D'ENTREPRISE, Colloque « Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat », centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier– 26 mai 2005 –P2.

[4] Dokou K, Accompagnement entrepreneurial et construction des facteurs clés de succès, Xe congrès de l'association internationale de management stratégique, Québec, 2001, P 19

ثانيا : أسس و خصائص المرافقة المقاولاتية

ترتكز المرافقة على مجموعة من الأسس و الخصائص:

1- أسس المرافقة: هناك عدة أسس يمكن تلخيصها على النحو التالي:[1]

❖ **مبدأ عدم التكافؤ Pricipe d'asymétrique :** فالعلاقة بين المرافق و المقاول غير متوافقة، لأن المرافق يجب أن يكون ذي خبرة و كفاءة مقابل المقاول الذي لم يصل بعد إلى درجة الكفاءة في مجال إنشاء المؤسسة

❖ **مبدأ المساواة Principe de partié:** المرافقة لا تفرض مبدأ السيطرة أو التحكم بين أطراف عملية المرافقة حيث نجد أن المشاركة و الحضور لا يكون بداعي الإلزام لكلا الطرفين على حد سواء.

❖ **مبدأ التعبئة المشتركة Principe de Co-Mobilisation:** الهدف الأساسي من المرافقة هو الانتقال من حالة إلى أخرى يتم فيها تغيير في السلوك و اكتساب معارف و خبرات جديدة سواء بالنسبة للمرافق أو المقاول

❖ **مبدأ الظرفية Principe de circonstance:** المرافقة وليدة حاجة خاصة مرتبطة بالظروف، و عادة المرافق هو الذي يحدد الحاجة من المرافقة.

❖ **مبدأ التزامن Principe de temporalité :** المر افقة لها بداية و نهاية، هذه الأخيرة تكون عندما يتحصل المقاول على استقلاليته و يصبح قادر على إدارة أعماله بنفسه.

02- خصائص المرافقة الجيدة: تتمثل هذه العناصر فيما يلي:[2]

❖ **المرافقة تستلزم الارتباط (فرد-مشروع):** وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح بـ "**تأمين**" المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل.

❖ **المرافقة ترتكز على الشخص:** لا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية و المالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل.

❖ **المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص:** حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لمدا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهلاك الاستثمارات ...وغيرها.

❖ **المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل:** منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من

[1] Barès F., Persson S, « Le coaching comme révélateur du potentiel entrepreneurial », Revue internationale dePsychosociologie, Volume XVII, 42, 2011,p. 179-196.

[2] Livre blanc sur les structures D'accompagnement à la création D'entreprises en France ; op.cit, P 40

المقاولين في تصحصح أخطاء مشاريعهم، ونفس الشيء بالنسبة للمشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع المقاول على تشخيص مو ضوعي للحالة وايجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة .

❖ **الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة:** هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية منها اقتصادية، إلا أنه حتى وا المقاولين على ِ اجتماعية أكثر ن كان المقاول يعتمد في تعامله مع الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول (خاصة فئة البطالين)، يجب على المرافق إظهار جميع عناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في الطريق الصحيح.

❖ **المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين،(التصور)التخطيط والتنفيذ:** فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

ثالثا : حركية مرافقة إنشاء المؤسسة الصغيرة:

تكمن حركية المرافقة في جملة المراحل التي يتم انتهاجها من أجل مساعدة حاملي المشاريع في تطوير أفكارهم و تجسيدها على أرض الواقع من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة.

ويمكن تحديد هذه المراحل من خلال الاعتماد على معيارين: وقتية التدخل و كذا حسب دور المتدخلين.

01- وقتية التدخل : أي مرافقة المؤسسة قبل الإنشاء و هو ما يسمى بالمرافقة القبلية، و مرافقتها أثناء الإنشاء، وكذا بعد إنشائها أي المرافقة البعدية.[1]

❖ **المرافقة القبلية:** عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة المرافقة القبلية التي يتم فيها استقبال المقاول، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول(حامل المشروع) ، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول بتحليل وتقييم إمكانيات المشروع(شكل المشروع، المنتج، السوق...).

وبالتالي فمرحلة القبلية تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع؛ احتياجات المشروع؛ التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع حيث يتم أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات ِ الت ظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع.

❖ **المرافقة خلال الإنشاء:** تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:[2]

[1] D Régis, H Norbert, V David, Op Cit, p38.

[2] Messeghem K., Naro G., Sammut S, «Construction d'un outil stratégique d'évaluation de l'accompagnement à la création d'entreprise : Apport du tableau de bord prospectif,« Gestion 2000, n° 2. 2010

/ إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن: تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع؛ وصف السلعة أو الخدمة؛ السوق؛ رقم الأعمال؛ الوسائل التجارية؛ وسائل الإنتاج؛ الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافةTVA ، عتبة المردودية.

❖ البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات،...).

❖ القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية.

❖ المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وانجاز خطوات إنشاء المشروع.

❖ الاستقلالية تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك راجع لسببين: الأول هو أن الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، وذلك بالاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع لأنها تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد، أما السبب الثاني هو تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات....الخ.

2- المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة): القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها،ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:[1]

/ التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛

/ الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال؛

/ الرؤية الإستراتيجية؛

/ سئلة مختلقة: العقود، المناقصات...الخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

هناك اختلافات كبيرة بين المر احل الثلاث، من مدة المرافقة، الإجراءات المتبعة والأدوات والوسائل المستخدمة، وترجع هذه الاختلافات إلى ثلاثة أسباب وهي:

[1] FAYOLLE, Entrepreneuriat : Apprendre à entreprendre, DWNOD, paris,2004,p74

– السبب الأول هو قلة التمويل المخصص للمتابعة بعد الإنشاء، هذه النقطة تفسر في جزء منها تشابه عملية الإنشاء القانوني، والعمل على تشجيع استقلالية المشاريع.

– أما السبب الثاني مرتبط بالكفاءات الواجب تجنيدها من أجل تأمين المتابعة بعد إنشاء المشاريع الجديدة، هذه الكفاءات مطلوبة في هذه المرحلة أكثر من المراحل السابقة، التي تحتوي إجراءات إدارية بسيطة وخدمات أقل تعقيدا،أما في هذه المرحلة يحتاج المشروع الصغير إلى مراقبة ومتابعة المتخصصين في مجالات التنظيم التسيير المالي، مراقبة التسيير، التسيير التجاري، تحليل القرارات الإستراتيجية، تسيير الموارد البشرية، التسيير الجبائي والقوانين الاجتماعية.

– السبب الثالث يكمن في خصوصية مرحلة المتابعة بعد الإنشاء التي تقتضي إجابة المرافقين على الأسئلة المطروحة من طرف المقاولين، هذه الأسئلة تغطي مجال واسع ومعقد (تحليل المشاكل مع العمال، مشاكل تسديد الزبائن، معالجة مشاكل تسييرية واجتماعية،...الخ)، حيث انه عادة ما يطلب المقاولون أجوبة دقيقة عن هذه المشاكل وفي حالة عدم تحقيق ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على المشروع، وبالتالي يجب أن ترتكز المتابعة بعد الإنشاء على علاقة تشاورية بين المؤسسة وجهاز المرافقة.

3- انماط المرافقة:

يمكن أن تأخذ المرافقة أنماط متعددة حسب مصدرها، طبيعتها، مستوى تدخلها، و القطاع الذي تهتم به، ولتوضيح أكثر سنقوم بتلخيص مختلف هذه الأنواع في الجدول التالي:

الجدول رقم 02:أنماط المرافقة

معايير التصنيف	نوع المرافقة
حسب مصدر المرافقة	– مرافقة عمومية (الدولة، الهيئات المحلية). –مرافقون خواص (الخبراء المرافقين الخواص، مكاتب الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، البنكيين....) –المنظمات غير الحكومية. –المرافقون الأجانب – المنظمات الدولية. –المرافقون الخواص الدوليون. –المنظمات غير الحكومية الدولية.
حسب طبيعة المرافقة	–المرافقة المؤسساتية – تحت شكل هيئات، تحت شكل قوانين و قواعد. –مرافقة أجنبية – تدخل مباشر، تدخل غير مباشر. – وساطة في التجهيزات. – التزويد بالتجهيزات. –وضع خبراء تحت التصرف. –مرافقة في مجال التسيير – التكوين. –الاستشارة.
حسب قطاع النشاط المتدخل فيه	– مرافقة الصناعات الصغيرة و المتوسطة . – مرافقة المؤسسات الزراعية الصغيرة و المتوسطة . – مرافقة المؤسسات الصغيرة في القطاع الرسمي و غير الرسمي – مرافقة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في قطاع النقل .

المصدر: صندرة سايبي، المقاولية و استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق، ص 7.

كما صنف رحيم حسين المرافقة على النحو التالي:[1]

❖ المرافقة المعنوية :و هي من أهم أنواع المرافقة التي يحتاجها المنشئ منذ النقطة الأولى لانطلاق مشروعه، فهذه المرافقة تقدم للمنشئ النصح و التوجيه و الإرشاد، حيث تعمل على بلورة أفكاره أو ضبطها، و تجسيدها على أرض الواقع، لأنه عادة عندما يفكر المنشئ في إنشاء مشروعه تتراود عليه عدة أفكار، و هو في هذه الفترة بحاجة لمن يؤكد له صلاحية هذه الفكرة و إمكانية تطبيقها على الواقع، حتى لا تبقى مجرد فكرة، ثم يحدد له ما هي الإستراتيجية التي سيتبعها للوصول إلى الهدف الذي يجب عليه تحديده بدقة، وهذا هو الدور الذي يلعبه المرافق في أولى مراحل عملية مرافقته للمنشئ حيث يقوم برفع معنوياته و تشجيعه.

❖ المرافقة الفنية : في هذه المرحلة يقوم المرافق بمساعدة المنشئ في دراسة الجدوى الاجتماعية أي الموارد الاجتماعية التي يحتاجها لمشروعه، و تحديد الشروط اللازمة لإنجاح المشروع من اختيار للموقع، و الآلات، و كذلك مساعدة صاحب المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج، و استخدام الأنظمة المعلوماتية، بعد أن يكون قد حدد هو والمرافق الهدف الذي يريد الوصول إليه بدقة، و ذلك بأن يجردا و بالتفصيل كل حيثيات المشروع دون إهمال أي شيء منها، لأن أي خطأ أو تهاون في هذه المرحلة يؤدي إلى نتيجة يكون مآلها فشل المشروع، لهذا يجب أن يتوقع المرافق و المقاول كل المخاطر والصعاب التي يمكن أن يواجهها أثناء تنفيذ فكرة المشروع، لأن هذه المرحلة من المشروع تعتبر حساسة لأنها مرحلة اتخاذ القرارات، و وضع التكتيكات، التي سيتبعانها لتنفيذ الإستراتيجية التي حدداها في المرحلة الأولى من المرافقة.

❖ المرافقة الإعلامية : تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ، و هي أن يوجهه للطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات و الاتصال داخل مؤسسته، كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة، و لهذا يجب على المرافق أن يمنح المقاول المساعدة في مجال كيفية الإشهار و الترويج بمنتجه.

❖ المرافقة أثناء التدريب و التكوين : و تعتبر المرافقة هنا بمثابة عملية تلقين وتعليم، ففي هذه المرحلة من المرافقة يقوم المرافق بتلقين دروس للمنشئ عن المقاولة، و كيفية إنشاء مؤسسة، و يعرفه بصفات المقاول الناجح الذي يعتبر قائدا و مبادرا، حيث يرتبط هذا النوع من المرافقة بضرورة تشكيل مجمع من المنشئين قائم على الكفاءات .

وهذا التدريب و التكوين مستمر مع استمرار المؤسسة الصغيرة، فهو لا يتوقف عند مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة.

و تتم هذه المرافقة من خلال توفير دورات للتكوين، و ذلك بتشجيع عقد الملتقيات والندوات المتخصصة، و كذا دعم اقتناء الكتب و المجلات العلمية، و الأدلة النموذجية للمشاريع، حتى يستفيد منها المقاول في مشروعه.

[1] رحيم حسين :نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، العدد 3،ديسمبر 2005، ص.41،42.

❖ **المرافقة التكنولوجية** :فضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية، ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة على التكنولوجيا، و استخدامها، و ذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرافق للمنشئ عن التكنولوجيا الحديثة و دعم أسعارها.

❖ **المرافقة الإدارية** : تتمثل في التسهيلات التي يقدمها المرافق للمنشئ والمتعلقة بالإجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص و التسجيل، واجراءات الحصول أو امتلاك العقار ... الخ.

❖ **المرافقة المالية** : لعلها من أهم ما ينتظره المنشئ عموما، حيث تشمل المساعدة المتعلقة بالتمويل، خاصة ترقية الادخار و مؤسساته، و المساهمة في ضمان جزء من القروض، وتخفيض تكلفة التمويل، و تمديد أجال السماح، و الإعفاء الكلي أو الجزئي، ولفترة محددة من الضرائب و الرسوم الجمركية، أو الإعفاء من الضمان الاجتماعي خلال فترة محددة، وكذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشاريع، كمشروعات التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشروعات التي تقام في المناطق النائية.

❖ **الإفراق (Essaimage)** : يعتبر الإفراق أحد الأنماط الجديدة التي بدأت تأخذ مكانها في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة، و يتمثل الإفراق في قيام مؤسسة ما بدفع عمالها إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة، و منحهم مساعدات مالية، و دعم إمدادي، مع الحق في العودة إلى الوظيفة في المؤسسة الأم في حالة فشل مؤسساتهم الجديدة.[1]

كما تعرفه الوكالة الوطنية الفرنسية لإنشاء و تطوير مؤسسات جديدة على أنه : النشاط الديناميكي الذي يدفع بالعمال لإقامة مشاريع في شكل إنشاء مؤسسات جديدة، أو إعادة بعث نشاط مؤسسة قديمة، و بهذا الصدد تفرق هذه الوكالة بين الأنماط التالية من الإفراق:

- إنشاء العمال مؤسسات جديدة خارج إطار المؤسسة الأم، و لكن تبقى أنشطتها تابعة لحركية المؤسسة الأم، و التي يمكن أن تكون في شكل مساهمات.
- إنشاء العمال أنشطة جديدة داخل المؤسسة.
- الإفراق الحقيقي و يتمثل في القيام بإنشاء مؤسسة جديدة أو استعادة نشاط مؤسسة قديمة مهما كان قطاع النشاط.

و من هذين التعريفين يمكننا أن نستنتج بأن الإفراق هو عبارة عن إستراتيجية من أجل مساعدة السياسة الداخلية للمؤسسة، و الأنشطة المعاقة أو القليلة الربح.

أما عن فوائد الإفراق بالنسبة لمرافقة المنشئ فهو يدفع بالعمال إلى الانفتاح أكثر على المحيط الخارجي، و إلى تجسيد أفكارهم و مشاريعهم، في إطار هيكل مستقل، و هذا ما يسمح لهم أيضا بالاستفادة من المزايا التالية: التكوين، المساعدة المالية، الإمدادية (سكريتاريه، هاتف، .. الخ)، الاستشارة التقنية و التجارية و القانونية،

[1] صندرةساندراسايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، مرجع سابق، ص 54

المساعدة على انطلاق المؤسسة الجديدة (تأجير الآلات و المعدات، تحديد حجم النشاط المناسب من طرف المؤسسة الأم ...الخ)، متابعة المؤسسة الجديدة.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث

نظرا لحداثة اهتمام الباحثين العرب نسبيا في مجال المقاولية، نجد أن عدد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث محدود نوعا ما، كما هو عليه الحال فيما يخص مجال رسائل الدكتوراه، و لا يمكن أن ننفي تواجد دراسات محلية و وطنية و دولية بلغات مختلفة، و التي و إن كانت تختلف في طبيعتها عن دراستنا الحالية، فإن استعراضها كدراسة سابقة تفيد في مجملها، لما تشير إليه من نتائج حول الأبعاد التي تهتم بها الدراسة الحالية التي نقوم بها، و يمكن عرض البعض من هذه الدراسات كالتالي:

المطلب الاول :عرض الدراسات بالغة العربية

اولا: المذكرة ماجيستير: تقييم اداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغير والمتوسطة

انجزت من طرف : قوجيل محمد

تحت اشراف قريشي يوسف

- **اشكالية الدراسة:**

الى اي مدى تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتحقيق اهدافها في دعم عملية إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة؟

- **تساؤلات الدراسة :**

01 – ماهية حقيقة المهام الموكلة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة؟ وماهية حدود هذا الدعم والمتابعة؟

02 – هل هناك فعلا متابعة في انشا وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

03 – هل تملك هذه الوكالة او تستعين بالمتخصصين في انشاء المؤسسات ودراسات الجدوى وتسيير المؤسسات الاقتصادية؟

04 – ماهية علاقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالبنوك؟

05 – كيف يرى المقاولون الشباب طبيعة الخدمات المقدمة لهم من طرف الوكالة؟

- **الفرضيات:**

01 – تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في نظر الشباب وسيلة للحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم والإعفاءات الضريبية.

02 – عدم قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدراسات الجدوى والدوارات التكوينية لفائدة اصحاب المشاريع الجديدة .

03 – لا توجد هناك علاقة تشاورية بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والبنوك لتسهيل عملية منح القروض للمؤسسات الصغيرة.

04 – عدم رضا الشباب اصحاب المشاريع عن الخدمات المقدمة لهم من طرف هذه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- **مجتمع الدراسة:**

المجتمع المدروس كان مجموعة من المؤسسات المصغرة المنشاة في اطار الوكاة الوطنية لتشغيل الشباب بولاية ورقلة. لالجزائر حيث بلغ عددهم 899 مؤسسة

- **النتائج المتوصل اليها:**

01 – الخدمات المقدمة من طرف الوكالة لم تصل بعد الى المستوى المطلوب حيث انه تم ملاحظة وجود فرق كبير بين الاهداف المسطرة من طرف الوكالة وما تم تحقيقه.

02 – اثبتت الدراسة ضعف عملية المرافقة قبل وبعد انشاء المؤسسات.

03 – توضح الدراسة ضعف العملية الإعلامية من قبل الوكالة.

04 – ضعف نظام المرافقة في الوكالة.

ثانيا: مذكرة ماجستير : دورة المرافقة في عدم انشاء المؤسسة الصغيرة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – قسنطينة

من اعداد : صايبي صندرة

تحت إشراف: عبد الفتاح بوخمخم

- **الإشكالية:** ما مدى مساهمة المرافقة في رفع المخاطر والمصاعب عن المنشئ وعن مؤسسته الصغيرة؟
- **التساؤلات الفرعية:**

01 – ماهي مختلف الخدمات التي تمدها اجهزة المرافقة للمنجز؟

02 – هل تساهم المرافقة في اعداد دراسة السوق وتمويل المؤسسات المنشأة؟

03 – ماهو واقع مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر؟

- **مجتمع الدراسة:**

وجهت استمارة الاستبيان الى 100 مؤسسة مصغرة منشاة بدعم من الوكالة

- **النتائج المتوصل اليها:**

01 – تبين ان 60% من المسيرين والملاك لجؤوا الى الحصول على استشارة خارج اطار البنك والوكالة.

02 – توصلت الدراسة الى ان 64% من المؤسسات تستهدف السوق الجهوي.

03 – ان نصيب المؤسسات الصغيرة المنشاة بدعم من طرف هذا الجهاز من الابداع والتجديد يكاد ان ينعدم.

ثالثا : مذكرة ماجستير : مرافقة إنشاء الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة

من إعداد: غيتي نسرين

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه المؤسسات المرافقة اتجاه الشباب الراغبين في انشاء مؤسسة.

وهذا من خلال دراسة تحليلية وصفية في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

- **مجتمع الدراسة:** وجهت الباحثة الاستبيان إلى 50 مؤسسة صغيرة وتم الاعتماد على برنامج احصائي.
- **النتائج المتوصل إليها:**

01 – ترتكز المرافقة من قبل الوكالة على المرافق المادية (48%).

02 – الوكالة تعطي الحرية للمنشئ فيما يخص اختيار نشاطه.

المطلب الثاني : عرض الدراسات بالغة الفرنسية:

اولا: انجزت هذه الدراسة من طرف : اميرة بن صالح

تحت إشراف : البروفيسور ألان فايول

بعنوان :

L'accompagnement a la creation d'entreorise : une premiere approche de l'efficacite des pepinieres tunisienne

- **تساؤلات الدراسة:**

01 – ماهية فعالية نظام مرافقة إنشاء مؤسسة صغيرة في تونس؟

02 – ماهية نجاعة مشتلة المؤسسات في مرافقة الشباب في تونس؟

- **الفرضيات:**

01 – المرافقة من طرف المشتلة تضمن نجاح المؤسسة المنشأة حديثا.

02 – توجد علاقة بين نحاح المؤسسة المنشأة حديثا ووضع خطة للعمل من طرف النشئ.

03 – توجد علاقة نجاح المؤسسة المنشأة حديثا وتشخيص إحتياجات المنشئ.

- **أسلوب معالجة وتحليل البيانات :**

لقد تم تحليل وتفسير النتائج الخاصة بالدراسة باستخدام برنامج SPSS ولق كان الإعتماد اساس على الأساليب الإحصائية ، كما انه تم إستخدام اداة المقابلة.

- **مجتمع الدراسة :**

أجريت هذه الدراسة مع 120 منشئ للمؤسسة إستفادوا من المرافقة المشتلة، وكانت هذه المشاتل موزعة على انحاء تونس.

- **توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :**

01 – مشاتل المؤسسات في تونس فعالة جزئيا ، وهذا راجع لعدم قيامها بالعديد من الخدمات التي يمكن ان تساعد المنشئ على انطلاق مشروعه في افضل الضروف لضمان نجاح المؤسسة، ومن بين هذه الخدمات نقص المعلومات، والتكوين الخاص بالمرافقين.....

02 – تلعب مشاتل المؤسسات التونسية دورا اساسيا خلال مختلف مراحل إنشاء مؤسسة صغيرة.

03 – غياب تكوين للمقاولين في المشتلة، كذالك نقص المؤهلين لمهنة المرافقة ولهذا فالمشتلة لا تستجيب لكل احتياجات المنشئ.

04 – قلة تعامل مشاتل المؤسسات التونسية في المخابر العلمية.

ثانيا: دراسة مجموعة المغرب العربي بعنوان :

Offre et besions d'accompagnement des jeuns Entrepreneurs au maghreb, Programme Ivest in Mes Par le consortium Medlliance sur periode 2008-2011, Etude N°29/Juin 2010

تهدف هذه الدراسة الى التطرق لمختلف الأسباب والتي تدعو للمرافقة المقاولاتية في المغرب الكبيير وكذا دواعي ذالك من خلال مقارنة برنامج Lvest in Med وكذا التطرق الى عمليات النقل التكنولوجي للمقاولين الشباب عبر كل من الجزائر،المغرب ، تونس ، والمستثمرين الأوروبيين

تمت هذه الدراسةباستخدام المنهج المقارنبين مختلف البلدان باستخدام معايير محددة لمواطن التكنولوجيا.

ثالثا : من إعداد : وليد شرتاني

بعنوان :

Le role moteur d'accompagnement des pepinieres d'entreprises en Tunisie, Les pratiques d'accompagnement entrepreneurial 3 eme Rencontre entre acteurs des reseaux d'accompagnement et chercheurs lilles, LE 11 Avril 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى الدور العام للمشاتل في تونس حيث يعالج موضوع مشاتل واهم الخطوات المساعدة على إنشاء مؤسسة محتظنة.

- **مجمع الدراسة:** وجه الإستبيان إلى مجموعة من تالمؤسسات المحتضنة ومستفيدة من الإيجار داخل مشاتل موزعة في كل من (سوسة ، قصر هلال ، المهدية)
- **النتائج المتوصل إليها:**

01 – اغلب المتوجهين إلى مشاتل المؤسسات شباب من 25 الى 30 سنة.

02 – إن أغلب الشباب المحتضنين او المرافقين هم خريجي جامعات.

03 – إن 50% من الشباب من قبل الحاضنة في تونس يفضلون ان ينتموا الى قطاع الأعمال.

المطلب الثالث: أوجه التشابة والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الجدول رقم 03: مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة

	الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الإختلاف
الدراســـــات العربية	دراستنا ودراسة محمد قوجيل	**مجتمع الدراسة:** -كلتـا الدراسـتين تناولـت فـي دراســتهما الميدانيــة الوكالــة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -كلتا الدراستين تناولت موضوع المقاولاتية	**المتغيرات:** اعتماد دراسة قوجيل اداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كمتغير مستقل بينما دراستنا تناولت المرافقة المقاولاتية. **مجـال الدراسـة:** كانـت الدراسـة قوجيـل فـي الموسـم الجـامعي 2008/2007 بينمـا دراسـتنا كانـت فـي الموسـم الجـامعي 2019/2018 -الدراسة الميدانية لمحمد قوجيل تناولت ANSEJورقلة بينما دراستنا تناولت ANSEJ.CNAC.ANJEM عين الدفلى -اداة دراسة قوجيل هي الاستبيان وبإستخدام برنلمج التحليل SPSS بينما دراستنا تناولت الموضوع من الجانب التحليلي لمختلف الاحصائيات المحلية لولاية عين الدفلى
	دراستنا ودراسة صـــــاندرة صايبي	**المتغيرات:** -تناولــت الدراســتين نفــس المتغيــرات وهــي المقاولاتيــة وإنشــاء المؤسســات الصــغيرة والمتوسطة. -كلتـا الدراسـتين تناولـت فـي دراســتها الميدانيــة الوكالــة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**مجتمع الدراسة:** -تمـت الدراسـة الميدانيـة بالنسـبة لدراسـة صـايبي فـي وحـدة قسنطينة لوكالـة دعم وتشـغيل الشباب بينما دراستنا كانت في ANSEJ ANJEM CNAC عين الدفل -اداة دراسة صايبي هي الإستبيان بإستخدام برنامج التحليل SPSS بينما دراستنا تناولت الموضوع من الجانب التحليلي لمختلف الإحصـائيات المحليـة لبـرامج المرافقـة المقاولاتيـة لولايـة عـين الدفلى -ما يلاحظ ايضا ان هذه الدراسة اخذت المقاولاتية من جانب عام لكن دراستنا تخص احد الجوانب الاساسية في المقاولاتية وهي المرافقة خاصة المالية منها.
	دراستنا ودراسة غيتي نسرين	**المتغيرات** -تـم الإعتمـاد علـى موضـوع المقاولاتية -دراسة تحليلية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	**مجتمع الدراسة:** تمـت دراسـتنا بكـل مـن CNAC.ANJEM.ANSEJ عـين الدفلى اما دراسة غيتي بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لقسنطينة. -اداة دراسـة غيتـي هـي الإسـتبيان بإسـتخدام برنـامج التحليـل SPSS بينمـا دراسـتنا تناولـت الموضـوع مـن الجانـب التحليلـي لمختلف الإحصائيات المحلية لبرنامج المرافقة المقاولاتية لولاية عين الدفلى.

الدراسات الأجنبية	دراستنا ودراسة اميرة بن صالح	**المتغيرات** الإعتماد على المرافقة المقاولاتية كمتغير مستقل	**الدراسة الميدانية:** تناولت دراسة اميرة بن صالح في دراستها الميدانية بمشتلة المؤسسات في تونس بينما تناولت دراستنا برامج المرافقة المقاولاتية CNAC.ANJEM.ANSEJ عين الدفلى–الجزائر –اداة دراسة اميرة بن صالح هي الاستبيان وبإستخدام برنامج التحليل SPSS بينما دراستنا تناولت الموضوع من الجانب التحليلي لمختلف الإحصائيات المحلية لبرنامج المرافقة المقاولاتية لولاية عين الدفلى.
	دراستنا ودراسة مجموعة المغرب العربي	**المتغيرات** تناولت موضوع المرافقة المقاولاتية	**اداة الدراسة :** في دراسة مجموعة المغرب العربي تم الإعتماد على منهج المقارن بين مختلف بلدان المغرب العربي بينما دراستنا تناولت الموضوع من الجانب التحليلي لمختلف الإحصائيات المحلية لبرامج المرافقة المقاولاتية لولاية عين الدفلى. **عينة الدراسة:** اجريت دراسة مجموعة المغرب العربي لمجموعة من الدول (الجزائر ، المغرب ، تونس) اما دراستنا فكانت في الجزائر في ولاية عين الدفلى
	دراستنا ودراسة وليد شرتاني	**المتغيرات** تم تناول موضوع المرافقة المقاولاتيةوإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**الدراسة الميدانية:** تمت الدراسة الميدانية لدراسة شرتاني في عينة من مشاتل تونس بينما دراستنا كانت في CNAC.ANJEM.ANSEJ عين الدفلى **مجتمع الدراسة:** اجريت دراست شرتاني بتونس اداة دراسة شرتاني هي الإستبيان وبإستخدام برنامج التحليل SPSS بينما دراستنا تناولت الموضوع من الجانب التحليلي لمختلف الإحصائيات المحلية لبرنامج المرافقة المقاولاتية لولاية عين الدفلى.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول يتضح أن كل من المقاولاتية و إنشاء المؤسسات من بين المفاهيم التي برزت على الساحة الاقتصادية وكانت من بين المواضيع التي تم تناولها ضمن العديد من الأبحاث و الدراسات، وقد تم تسليط الضوء في هذا الفصل على المفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية، انطلاقا من ظهور الفكرة الإبداعية إلى إنشاء المؤسسة من طرف المقاول ضمن محيط مقاولاتي يتميز بالديناميكية و عدم الثبات، وهذا ما يجعل الأمر ليس بالهين، فعملية إنشاء المؤسسات تستدعي دراية كافية بكافة الإجراءات و القوانين المتعلقة بهذه العملية، وفي الغالب هذه المؤسسة الصغيرة تكون ضعيفة في مرحلة النشأة و في مواجهة المؤثرات الخارجية بالنظر إلى مكونات هذا المحيط المقاولاتي و الذي في الأغلب يجهل المقاول لمكوناته.

و هنا تأتي المرافقة المقاولاتية لتذليل هذه الصعوبات التي تعرقل النشاط المقاولاتي من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة مما يترتب عنها خلق مناصب شغل جديدة و النهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة الى جمع بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت موضوعنا او احد جوانبه وايضا تقييم دراستنا بالنسبة للدراسات السابقة من خلال اوجه التشابه والإختلاف.

وبالنظر لما سبق فقد عملت العديد من الدول على إنشاء هيئات وآليات من شأنها دعم ومرافقة المقاولاتية وانشاء المؤسسات وتبني برامج لمواجهة مختلف التحديات و ضمان البيئة المناسبة لاستمرار ِ هذه المؤسسات، و هذا ما سنعرضه في الفصل الثاني.

تمـــهيد:

يعتبر التمويل من أبرز المشكلات والعوائق التي تعاني منها المؤسسات المصغرة وذلك نظرا لخصوصيتها خاصة نقص الموارد المالية ورأسمال وصغر حجمها...الخ، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر.

ونظرا لهذه الخصوصية فان التمويل المصغر من الصيغ الملائمة التي تتجاوب أكثر مع احتياجات المقاول الذي يرغب في إنشاء مؤسسة مصغرة، لهذا عمدت الدولة الجزائرية على توفير العديد من برامج الدعم و المرافقة المالية ضمن هذه الصيغة التي تهدف إلى تقديم المساعدة للأفراد المستبعدين من النظام المالي من خلال تقديم سلفه صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد يتم تسديده على مرحلة قصيرة، منح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين. ومن بين هذه البرامج الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ ،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

وسيتم في هذا الفصل إجراء دراسة تحليلية لبرامج المرافقة المالية الثلاث للتعرف على مختلف الإحصائيات المرتبطة بهذه البرامج على مستوى ولاية عين الدفلى، وهذا لمعرفة مدى فعاليتها في إنشاء المؤسسات و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية في الولاية ، ليتم بعدها تسليط الضوء على التحديات و المشاكل التي تواجه هذه البرامج و اقتراح مجموعة حلول و توصيات تساعد في زيادة فعالية برامج المرافقة المالية.

المبحث الاول : تقديم البرامج المقاولاتية التمويلية: Cnac, Angem, Ansej

تعد كل من **Cnac, Angem, Ansej** من بين البرامج المرافقة التي اعتمدتها الدولة لإنشاء مؤسسات مصغرة و خلق مناصب الشغل ، وفيما يلي سيتم تقديم كل برنامج على حدى

المطلب الاول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej)

وضعت الدولة جهاز تنظيمي يخلف جهاز إدماج وترقية الشباب محاولة منها تحقيق ما لم يحققه هذا الجهاز، وأعطت له جميع الصلاحيات اللازمة وسمي بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

اولا: التعريف بالوكالة و مهامها: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 ،المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ،وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، تم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوي والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لانتاج السلع والخدمات.

أما بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عين الدفلى فقد بدأت عملها سنة .....

وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمجموعة من المهام تتمثل في الآتي:

– تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

– تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

– تبلغ الشباب ذوي المشاريع المرشحين للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

– تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي

ثانيا: شروط الاستفادة من خدمات الوكالة: من بين الشروط المحددة[1] :

❖ بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة: يستفيد من إعانة الوكالة، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية:

– أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و 35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة إلى 40 سنة كحد أقصى.

– أن يكون ذو تأهيل مهني و/أو ذو ملكات معرفية معترف بها.

[1] المادة 2 ،المرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003

- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

ثالثا: صيغ التمويل: تعرف الوكالة نوعين من الصيغ:[1]

❖ **التمويل الثنائي:** يتكون رأس المال من المساهمة المالية الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة وفق مستويين

❖ **التمويل الثلاثي:** ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، و القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة، و يتعلق بمستويين.

والجدول الموالي يوضح صيغ التمويل المعتمدة تبعا لتعديلات 2011

جدول رقم 04 :صيغ التمويل المعتمدة من طرف ANSEJ تبعا لتعديلات 2011.

التمويل الثنائي		
المستوى الأول: قيمة الاستثمار الإجمالية تقل عن 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فوائد (الوكالة)	
%71	%29	
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 الى 10.000.000		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فوائد (الوكالة)	
%72	%28	
التمويل الثلاثي		
المستوى الأول: قيمة الاستثمار الإجمالية تقل عن 5.000.000 دج		
القرض بدون فوائد (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
%29	% 1	%70
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 الى 10.000.000		

قرض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	**المساهمة الشخصية للمقاول**		**القرض البنكي**	
	مناطق خاصة	**المناطق الأخرى**	**مناطق خاصة**	**المناطق الأخرى**
%28	**% 1**	**% 2**	**%71**	**%70**

المصدر :منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

[1] http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes le 16/04/2019

ونلاحظ أن إجمالي نسبة المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة (والذي يمكن اعتباره أيضا كمساهمة خاصة باعتباره يمنح دون فوائد) تصل في اغلب الحالات إلى حد إلى 30 ،%ومن المعرف انه حتى يكون المشروع متوازنا ينبغي أن تصل المساهم الخاصة على الأقل إلى هذه النسبة، وبالتالي تكون الوكالة قد ضمنت نسبيا التوازن المالي للمشروع.

كما نلاحظ أيضا أن مستويات الهيكل المالي الذي جاءت على اثر تعديلات 2011 ،جاءت أساسا لترفع من قيمة الاستثمار وأيضا لتخفيض نسبة المساهمة الشخصية نظرا للحاجات التي لوحظت خلال تمويل المشاريع والتي تشكل احد أهم العقبات للمقاولين، وبالتالي تخفيف العبء على الشباب المستثمرين ولا سيما أنهم بطالين..

رابعا: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و خدمة المرافقة المقاولاتية: تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه و الاستشارة خلال مرحلة إنشاء و توسيع المؤسسة و كذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال.[1]

– **المرافقة المقاولاتية عند إنشاء مؤسسة مصغرة:** يمكن تلخيص مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار هذا الجهاز الحكومي وفقا للمخطط التالي:

الشكل رقم 03 :مخطط لمرافقة مرحلة الإنشاء من طرف ANSEJ

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

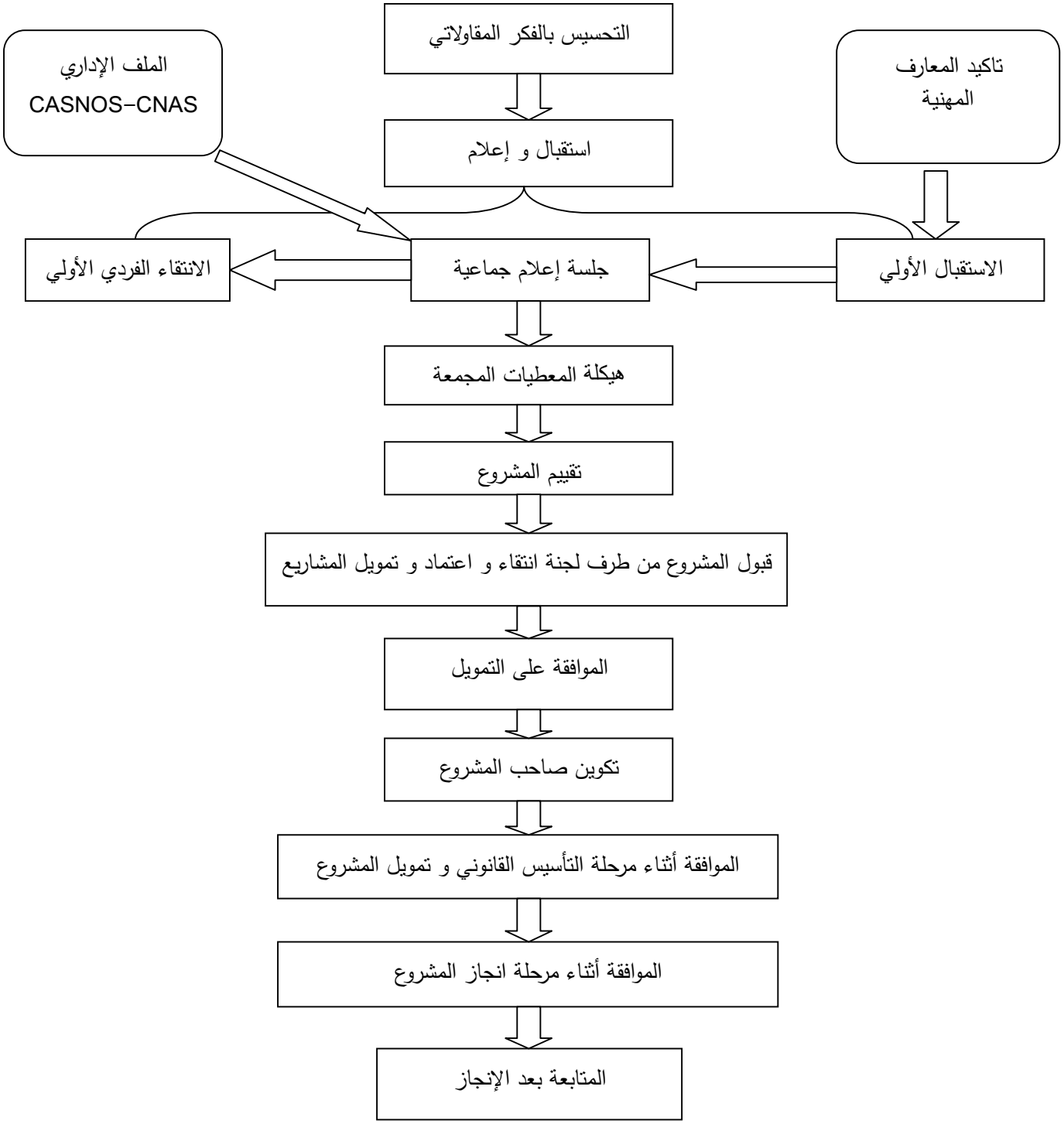

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة، ص11

تقوم الوكالة بمرافقة المقاول خلال المراحل التالية:

– بعد مرحلة الاستقبال والإعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة و الذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكل، حيث يقوم المرافق بمرافقة المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية، تحديد

الاختيارات القانونية وكذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة، كما يساعده أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به و الذي يتضمن الدراسة التقنية–الاقتصادية لم لمؤسسته المستقبلية.

– يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء اعتماد و تمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية–الاقتصادية، ومن ثم تتخذ قرار الموافقة عليه أو رفضه.

– في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.

– كما يستفيد المقاول الحاصل على الموافقة البنكية على مشروعه إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات يقدم له من طرف مكونين تابعين للوكالة، و تسمح هذه الدورات التكوينية للمقاولين باكتساب معارف حول إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي، التسويق، الضرائب، التخطيط المالي، كما تسمح له أيضا بتبادل الخبرات و التجارب مع مقاولين آخرين، مما يساعده على إقامة مؤسسة قادرة على الاستمرار و النمو.

تستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط وذلك من خلال زيارات منتظمة من طرف مرافقة لتقديم الاستشارة و الدعم الضروري له في هذه المرحلة الحساسة من حياة المؤسسة.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، ونظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، تدعيم المبادرة الفردية ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة و إعادة الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لهذه الشريحة، وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

اولا: التعريف بالوكالة ومهامها: أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم.[1]

أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عين الدفلى فقد بدأت عملها في 2005/05/04 ويتضمن الدور الرئيسي للوكالة في تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح مشاريعهم المجسدة في المناطق الريفية والحضرية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي؛ وخاصة لدى فئة الإناث، وتنمية روح المقاولة التي تسعد الأفراد على اندماجهم الاجتماعي.

وتتمثل مهامها الأساسية في:

– تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، معدل ؛

- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل.

ثانيا: شروط الاستفادة من خدماتها: هناك جملة من الشروط:[1]

بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة: يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة التالية:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة حسب جدول زمني محدد.

ثالثا: صيغ التمويل: تشرف الوكالة على تسيير صيغتين للتمويل، تسمح كل صيغة، بحكم فئة معينة من السكان فيؤدي ذلك إلى نوع من خصوصياتها، بتمويل أنشطة محددة، كما يستقطب أيضا التخصص في المشاريع، مما يزيد من رفع فعالية هاتين الصيغتين والمتمثلتين في:[2]

❖ **تمويل شراء مواد أولية:** قرض بقيمة 100.000 دج بدون فوائد موجه لشر اء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.

[1] المادة 2،المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-134 من 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة

قررت الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة رفع قيمة القرض الذي تمنحه لاقتناء المواد الأولية من 100.000 دج إلى 250.000 دج دون فوائد سنة 2013 لصالح الشباب المقاولين بولايات الجنوب.

❖ **التمويل الثلاثي:** قرض بقيمة لا تتعدى1000.000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهر ا (من سنة إلى خمس سنوات) وتكون نسبة المساهمة. ويمكن توضيح الصيغتين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05 :صيغ التمويل ANGEM حسب تعديلات 2011

تمويل شراء مواد أولية		
قرض لا يتجاوز 100.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فوائد (الوكالة)	
%0	%100	
قرض لا يتجاوز 250.000 دج (الجنوب)		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فوائد (الوكالة)	
%0	%100	
التمويل الثلاثي لا يتجاوز 10.000.000 دج		
كل الأصناف: نسبة الفائدة 5 %من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب و الهضاب العليا)		
القرض بدون فوائد (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
%29	% 1	%70
كل الأصناف: نسبة الفائدة 10 %من النسبة التجارية (بقية المناطق)		
القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية للمقاول	القرض البنكي
%28	% 2	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ومن الجدول نلاحظ أن في تمويل الثنائي أي التمويل لشراء المواد الأولية فان المساهمة الشخصية منعدمة في حين يساهم ب 1 %إذا كان التمويل ثلاثي، و في كلا الحالتين نلاحظ المساهمة الضئيلة جدا للمقاول، وهذا ضمن الإجراءات التحفيزية لإنشاء مؤسسة.

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و خدمة المرافقة المقاولاتية

إن خدمات الوكالة الوطنية لا تقتصر فقط على تقديم المساعدات المالية بل تشمل أيضا خدمات المرافقة و التوجيه من خلال انجاز الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع، التكوين في المجال المالي و التسييري، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في الصالونات و المعارض مما يزيد من فرص المقاولين في اكتساب الخبرة و الاندماج في العديد من الشبكات.

وما يميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى توفيرها لخلايا مرافقة على مستوى الدوائر مما يقرب الوكالة بشكل كبير من المقاول، ويضمن له إمكانية الاستعلام و إيداع ملفاته و متابعتها.
كما ترتكز إستراتيجية المرافقة على التكوين عبر ثلاثة أنماط:[1]

- **GERM** :Gérer Mieux Votre Entreprise.
- **CREE** : Comment Créer votre Idée D'entreprise.
- **TRIE**:Trouvez votre Idée D'Entreprise.

والجدير بالذكر هو اعتماد طريقة التكوين " الاندراغوجي " و هي طريقة أكاديمية ترتكز على المقاربة بالمشاركة من خلال تبادل الخبرات بين المدرب والمتكونين وفقا لأسلوب علمي قائم على معايير دولية.

و تتمثل أهم مواد التكوين في :

- بالنسبة ل **TRIE**: (كيفية خلق و إنشاء فكرة مؤسسة، انجاز مخطط عمل، التأكد من صحة الفكرة)
- بالنسبة ل **CREE،GERM** : (أساسيات التسيير الأفضل للمؤسسة، المؤسسة و العائلة، العمال و الإنتاجية، التسويق، التمويل، التخزين، المحاسبة والتخطيط).
- بالإضافة الى اختبار ات المصادقة على المكتسبات المهن.

هذا وقد عمدت الوكالة لتكملة المجهودات المبذولة لا سيما فيما تعلق بتحفيز المرأة المقاولة إلى القيام بالنشاطات التالية:

- التعبئة و التحسيس بضرورة المشاركة في صنع عملية التنمية بنماذج واقعية من خلال تبني فكرة إنجاز و تحقيق المشروع.
- اقتراح مجالات قابلة للاستثمار من خلال تقديم كل الشروح والمعلومات الوافية المتعلقة بالمشروع.
- خلق وساطة تفاوضية مع البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل تمويل المشاريع .
- إنجاز مخطط المشروع وشرح كل الخطوات والمراحل لتنفيذه.
- الحرص على تنفيذ دورات تكوينية متو اصلة من خلال التعاقد مع مؤسسات التكوين المختصة.
- مرافقة المرأة بتوعية أفراد أسرتها وكل الفاعلين المحيطين بها لتقديم الدعم لها لإنجاح مشروعها.
- فتح منافذ و فضاءات اتصالية دائمة للإجابة عن كل الاستفسارات والانشغالات .

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

محاولة لوضع حد لتفاقم مشكلة البطالة ومواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، أنشأت السلطات العمومية في الجزائر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والذي دعم في سنة 2004 بالجهاز الجديد لإنجاز نشاطات البطالين ذوى المشاريع و الذين يتراوح أعمارهم ما بين 35-50 سنة، إضافة إلى إنشاء صندوق الكفالات المشتركة لضمان أخطار القروض

اولا:التعريف بالصندوق ومهامه: تطبيقا المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ 26 ماي1994 ،المتضمن الحفاظ على الشغل و حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية. أنشئ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية1994 ،يتضمن القانون الأساسي للصندوق، الذي يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و يوضح تحت وصاية الوزير المكلف العمل والتضامن الاجتماعي.

يقوم الصندوق بالمهام التالية:

التأمين عن البطالة، التكوين التحويلي، مراكز البحث عن الشغل، مراكز دعم العمل الحر، مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات، جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل و جهاز لإحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين 30 و 50 سنة.[1]

الا انه في سنة 2019 تم صدور مرسوم رئاسي المتعلق بدعم احداث النشاطات من طرف البطالين البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة حيث اصبح من السن ثلاثين (30) الى خمسة وخمسون (55) سنة.[2]

❖ **جهاز دعم لإحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين البالغين 30 و 55 سنة:** بمقتضى المرسوم الرئيسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 و المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 33 و 55 سنة، وبالتالي فالصندوق أخذ منحنى جديد يتمثل في تقديم الدعم المالي لإعادة إدماج البطالين في ميدان التشغيل من خلال دعم إنشاء المؤسسات المصغرة إضافة إلى تقديم الاستشارات و بعض الامتيازات الجبائية.[3]

ثانيا: شروط الاستفادة من خدمة جهاز الدعم للبطالين البالغين 30 إلى 55 سنة: يستفيد من تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ضمن هذا الجهاز كل شخص يستوفى الشروط التالية:[4]

- أن يبلغ من العمر ما بين (30)و خمسين (55)سنة؛

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 جويلية سنة 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، جريدة رسمية عدد ،44 مادة 1 -2، ص 6.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 19-58 المؤرخ في 26 جمادالاولؤ عام 1440 الموافق 2 فبراير سنة 2019 يتضمن دعم احداث النشاطات للبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمرثلاثين 30وخمسين 55 سنة ، جريدة رسمية عدد ،10 مادة 1 -2، ص 8 معدل.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 06 ذي القعدة 1424ه الموافق ل 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50)

[4] المرسوم التنفيذي رقم 10 - 158مؤرخ في 7 رجب1431 الموافق 22 يونيو سنة 2010 يتمم و يعدل المرسوم التنفيذي رقم 14-12 مؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 3 جانفيي سنة 2004 يحدد شروط إعانات الممنوحة للبطالين ذوى المشاريع البالغين ما بين 35-50 سنة و مستوياتها ،جريدة رسمية عدد39 ،المادة 2 ،ص 16.

- أن يقيم بالجزائر؛
- أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب إعانة؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ شهر واحد على الأقل بصفة طالب شغل، أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتامين عن البطالة؛
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك قدرات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛
- أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه؛
- أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ 12 شهرا على الأقل؛
- أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة في إطار إحداث نشاط.

ثالثا: صيغ التمويل: يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل المشاريع بالاعتماد على صيغة التمويل الثلاثي:

- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع .
- قروض بدون فائدة يمنحها الصندوق الوطني للتأمين في البطالة.
- قرض بنكي.

و هذا وفق الهيكل المالي الموضح في الجدول التالي :

جدول رقم 06 :الهيكل التمويلي لتمويل المؤسسات المصغرة من طرف CNAC.

التمويل الثلاثي		
المستوى الأول: قيمة الاستثمار الإجمالية تقل عن 5.000.000 دج		
القرض بدون فوائد (الوكالة)	**المساهمة الشخصية**	**القرض البنكي**
%29	**1 %**	**%70**
المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 الى 10.000.000		
قرض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	**المساهمة الشخصية للمقاول**	**القرض البنكي**
%28	**2 %**	**%70**

المصدر: منشورات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القرض البنكي 70 %وتبقى ثابتة مهما اختلف مستوى القرض، في حين تتراوح نسبة المساهمة الشخصية بين 1 %و 2 ،% أما الصندوق فما بين 28 % و 29 ،% وهذا حسب قيمة الاستثمار.

رابعا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و خدمة المرافقة المقاولاتية

تتم المرافقة الشخصية للمقاول عبر مجموعة من المراحل تكمن في الإعلام وا عداد المشروع و تجهيز المؤسسة المستحدثة و تستمر كذلك بعد انطلاقها في النشاط على النحو التالي:

– تتمثل المرحلة الأولى من المرافقة في مرحلة إعداد المشروع يقوم الصندوق خلالها بمساعدة المقاول على انجاز الدراسة التقنية–الاقتصادية التي تتجلى في عرض المشروع، المنتج، السوق، وسائل الإنتاج، تمويل المشروع، وملفه المالي.

– بعد استكمال الدراسة التقنية–الاقتصادية تأتي مرحلة عرض المشروع على لجنة الانتقاء و الاعتماد التي تبحث في مصداقيته، ففي حالة قبوله تبدأ المرحلة الثالثة، أما في حالة رفضه فيبلغ البطال صاحب المشروع بالنقائص المسجلة في مشروعه حتى يتسنى له استدراكه وتقديم المشروع من جديد.

– مرحلة انجاز المؤسسة، تسلم فيها شهادة القابلية مع التبليغ بالموافقة المبدئية في شأن منح السلفة غير المكافأة، ويتم الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة بشكل إجباري.

– يودع بعدها البطال طلب القرض لدى البنك المخول له تمويل المشروع الذي ينبغي له أن لا يتجاوز 3 أشهر للفصل في طلبه، وفي حالة قبوله تسلم شهادة القابلية في شأن الامتيازات الضريبية مع إصدار قرار نهائي خاص بمنح السلفة غير المكافأة، أما في حالة الرفض فيسلم للصندوق تقرير مفصل بأسباب ذلك.

– مرحلة ما بعد انطلاق المؤسسة ومتابعتها، و يهدف من خلالها الصندوق إلى ضمان ديمومة المؤسسة واستمرارها، يتم فيها تكليف مستشار مرافق بمتابعة نشاطها لمدة ثلاث (03 (سنوات عن طريق الاستشارة في مجال الضرائب و المحاسبة وتسيير الموارد البشرية، كما يوفر الصندوق أيضا فرصا للتكوين يستفيد منها المقاول بهدف تلقي مبادئ التسيير التي يحتاجها في تسييره اليومي للمؤسسة.[1]

المبحث الثاني:دراسة تحليلية لحصيلة نشاط البرامج الحكومية المساندة لإنشاء م ص م (2012–2017) في ولاية عين الدفلى

سنحاول من خلال هذه الدراسة التقييمية تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاءها في إطار البرامج الحكومية الثلاث (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) وعلى مستوى المحلي (ولاية عين الدفلى) ، وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية لهذه الوكالات في إنشاء المؤسسات و خلق مناصب الشغل بالولاية.

[1] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المطلب الاول: تحليل ثلاثية المؤسسات م ص م المنشأة من طرف البرامج الحكومية على المستوى ولاية عين الدفلى:

عين الدفلى ولاية من ولايات الوسط الجزائري، يحدها من الشمال شلف وتيبازة، ومن الشرق البليدة و المدية، ومن الغرب شلف ومن الجنوب تيسمسيلت، إداريا تتكون من 36 بلدية و 14 دائرة، تتربع على مساحة تقدر بـ 4544,28كم^2، عدد سكانها 809.106 نسمة سنة 2011 .

وحسب الإحصائيات الوطنية لعدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، تعتبر ولاية عين الدفلى من بين الولايات العشرين الاوائل في عدد المؤسسات المنشئة، وتعتبر كل من ANSEJ و ANGEMو CNACمن الوكالات المحلية التي ساهمت في زيادة معدل إنشاء المؤسسات في هذه الولاية. وفيما يلي سنقوم بإعطاء إحصائيات خاصة بمختلف المؤسسات المصغرة والتي تعبر عن التقدم الميداني لكل هذه البرامج على مستوى ولاية عين الدفلى الى غاية 2017/12/31

اولا: الجانب الديمغرافي المحلي:

يتم عرض عدد المؤسسات المنشأة من طرف البرامج الحكومية المحلية بالإضافة إلى عدد المشاريع الرجالية و كذا النسوية في الولاية.

- **عدد المؤسسات المنشأة من طرف البرامج الحكومية المحلية:** تعرف هذه البرامج حركة تنموية تمس قطاع المؤسسات من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 07 :عدد المؤسسات المنشأة من طرف البرامج الحكومية الثلاث لولاية عين الدفلى

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة عين الدفلى						
عدد المؤسسات المنشأة	**621**	**486**	**302**	**120**	**61**	**26**
الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب						
عدد المؤسسات المنشأة	**944**	**569**	**834**	**267**	**187**	**57**
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر						
عدد المؤسسات المنشأة	**2899**	**1494**	**2414**	**1496**	**358**	**1287**

المصدر: بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البرامج التمويلية الثلاث– فرع عين الدفلى

من خلال الجدول الموضح أعلاه فان عدد المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الهيئات الحكومية المحلية في تزايد مستمر، وتتصدرهم angem ،كما نلاحظ بلوغ عدد المؤسسات المنشأة أقصاه سنة2012 ، وهي نفس السنة التي سجلت فيها زيادة على المستوى الوطني، وبالتالي فالبرامج المرافقة المحلية هي الأخرى سهرت على تسهيل عمليات التمويل تطبيقا للتعديلات المقررة من طرف الحكومة. ثم اخذت في الانخفاض الى غاية 2017 بالنسبة ل ANSEJ و CNAC اما ANGEM فبقيت مستقرة نوعا ما.

ثانيا:الجانب الاقتصادي المحلي: ونوضحه في العناصر التالية:

1- حسب القطاع: تنشط المؤسسات المنشأة محليا من طرف البرامج المرافقة في عدة قطاعات مبينة في الجداول التالية:

❖ **الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب:** القطاعات التي ترافق فيهم الوكالة المقاولين تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 08 :عدد المؤسسات المحلية المنشأة من طرف ANSEJ حسب القطاع

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	56	117	182	169	115	16
الحرف والصناعة التقليدية	107	25	30	16	20	01
تجارة و الخدمات	666	373	571	68	30	34
الصناعة	71	28	29	04	09	04
البناء و الأشغال العمومية	44	26	22	10	13	02

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع عين الدفلى

بخصوص نوعية المشاريع التي تم تمويلها مابين 2012-2014، فيأتي في مقدمتها المشاريع الخدمية، وهذا ما يدعمه أيضا الإحصائيات المقدمة على المستوى الوطني، ومن أبرز هذه الخدمات: النقل، الإعلام الآلي ومقهى ومطاعم، ثم 2015-2016 اخذت الصدارة الفلاحة بالنظر إلى طبيعة المنطقة و التوجه في المصالح، ومن أهم المشاريع الفلاحية الممولة العتاد الفلاحي، تربية الأبقار، الدواجن، النحل، ثم الحرف والأشغال العمومية، في حين قطاع الصناعة في المركز الأخيرفي كل السنوات، ويعود سبب هذا نقص خبرة الشباب في المجال وصعوبته.

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** ترافق الوكالة أيضا مشاريعها التي تنشط في القطاعات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09 :عدد المؤسسات المحلية المنشأة من طرف ANGEM حسب القطاع

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	536	95	108	89	15	52
صناعة تقليدية و الحرف	313	176	54	44	09	23
تجارة وخدمات الخدمات	495	371	548	231	203	201
الصناعات	1346	788	1636	163	109	955
البناء و الأشغال العمومية	209	64	68	969	22	56

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- فرع عين الدفلى

ما نلاحظه في الجدول هو أن الوكالة المحلية تدعم هي الأخرى بنسبة أكبر الصناعات النصغرة جدا، تليها الخدمات، نظرا لتوجه المرأة الباتنية نحو هذا النوع من المشاريع، وهذا يدل على كونها لا تزال تحافظ على مختلف

النشاطات التي ترتبط بالحرف التقليدية، أما فيما يخص الفلاحة فرغم كون المنطقة فلاحية إلا أن المؤسسات المنشأة في هذا القطاع ضعيف مقارنة ب 2012، أما عن الصناعات المصغرة جدا فان الوكالة هي الوحيدة التي تدعم مثل هذا القطاع بعدد معتبر من المؤسسات.

❖ **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:** يساهم الصندوق انطلاقا من قروضه ذات الصيغة الثلاثية في تمويل المشاريع التي تنشط في القطاعات الموضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم 10 :عدد المؤسسات المحلية المنشأة من طرف CNAC حسب القطاع

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	05	24	92	58	35	15
الحرف والصناعة التقليدية	81	37	25	17	07	05
تجارة والخدمات	533	380	147	26	07	03
الاشغال العمومية والري	20	34	29	12	06	02
صناعة	11	11	09	07	05	01

المصدر: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة – فرع عين الدفلى

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات هيمن على القطاعات التمويلية الأخرى خاصة سنة 2012-2014، ثم قطاع الفلاحة، ويليه الصناعات التقليدية، ثم الاشغال العمومية والصناعة..

أما فيما يخص قطاع الفلاحة رغم تدني النسبة في السنة الأولى الا أنه بعد 2012 نلاحظ ارتفاع محسوس للمشاريع الممولة في هذا القطاع الى غاية 2015، حيث يهدف الصندوق الى تنمية قطاع الفلاحة عن طريق الاستغلال العقلاني للقدرات الفلاحية و دورها في الاقتصاد الوطني، كما يمول الصندوق نشاطات الري، الصيانة و المهن الحرة لكن بنسب ضعيفة.

02- تطور عدد مناصب الشغل: تساهم المؤسسات المنشأة من طرف برامج المرافقة المحلية في استحداث مناصب شغل يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم 11 :مناصب الشغل المستحدثة من طرف البرامج المرافقة المحلية

	2012	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة عين الدفلى						
عدد مناصب الشغل	**741**	**605**	**462**	**259**	**151**	**63**
الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب						
عدد مناصب الشغل	**2022**	**1138**	**1668**	**534**	**374**	**114**
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر						
عدد مناصب الشغل	**2979**	**1980**	**3731**	**1679**	**537**	**1931**

المصدر: بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البرامج التمويلية الثلاث- فرع عين الدفلى

نلاحظ ارتفاع سنوي لمناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات المنشأة في إطار البرامج المرافقة الثلاث، و تتصدرهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، في حين يعود للانخفاض ابتداءا من 2015 لانخفاض عدد المؤسسات المنشئة، وهو نفسه ما لوحظ على المستوى الوطني ماعدا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في المستويات المرتفعة مقارنة بنظيرتها.

المطلب الثاني:التحديات و الصعوبات التي تواجه البرامج الحكومية المساندة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة:

استطاعت برامج المرافقة المالية الثلاث إنشاء عدد معتبر من المؤسسات، مما ساهم فعلا فيخلق مناصب شغل على مستوى كافة أقطار التراب الوطني، وعلى وجه الخصوص ولاية عين الدفلى التي كان لها نصيب هام من هذه المشاريع، لكن هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها، بعضها مرتبط بالمقاول و البعض الأخر بالبرامج في حد ذاتها:

اولا: التحديات المتعلقة بالمقاول:

هناك جملة من التحديات التي تواجه هذه البرامج مرتبطة أساسا بالمقاول منها:

- نقص الكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها
- افتقاد غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر والثقافة المقاولاتية بمفهومها الحقيقي الذي يرتكز على مزيج من الإبداع والمخاطرة الخصائص القيادية.
- نقص حاد في برامج التكوين لفائدة المقاولين
- –غياب متابعة المشاريع و الرقابة يدفع بالمقاول إلى الإتكالية و عدم تسديد الديون المستحقة عليهم.
- التوجه الكبير للنشاط التجاري و الخدمي حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل كالقطاع الصناعي والزراعي
- التوجه الضعيف للمقاولين لقطاع الصناعة و الأشغال العمومية بسبب ضعف دراسات الجدوى المعتمدة من طرف البرامج الثلاث إضافة إلى غياب التكوينات من طرف المرافقين في هذا الميدان
- بحكم كون المجتمع الجزائري مسلم فان غالبية المقاولين يطالبون بقروض بدون فائدة لتمويل المشاريع مما يحد من عدد المشاريع؛
- عدم القدرة على إقناع العائلة بتقديم المساعدة خاصة في ما يتعلق بالتنقلات وهو ما أدى في الكثير

من أحيان إلى تخلي المقاولات عن مجالهن الذي يتطلب التنقل والمتابعة بالإضافة الى غياب الدعم العائلي خاصة في الأعمال الأسرية.

- عدم القدرة على تسديد الديون في الفترات المطلوبة .

ثانيا: التحديات المرتبطة بالبرامج في حد ذاتها:

هناك أيضا تحديات أخرى مرتبطة ببرامج التمويل المصغر في حد ذاتها نذكر منها:

- نقص ٍ التكوين بالنسبة للمرافقين, سواء الذي يتعلق بأساسيات التسيير وادارة الأعمال كقاعدة أساسية أو التكوين المتخصص والذي يتعلق بمجال النشاط كالفلاحة، الأشغال العمومية، الري ...الخ
- التأخر الواضح والملموس في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام.
- تماطل كبير على مستوى الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما يبطء معالجة الملفات واعتماد المشاريع.
- العدد الكبير من الطلبات على مستوى مرافقي الدوائر يصعب من دراسة كل الملفات.
- غياب دراسات جدوى المشاريع، حيث تكتفي البرامج المرافقة بالدراسة التقنية والاقتصادية اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المقاول، وهو ما يؤدي في غالب الأحيان إل غلق المؤسسات فور انطلاقها لعدم جدوى الفكرة أو تشبع السوق المحلية من المشاريع؛
- عدم وجود معايير خاصة لتقييم الخصائص المقاولاتية لدى المقاول، حيث تكتفي اللجنة بملاحظة قدرة المقاول المحتمل على الدفاع عن مشروعه فقط؛
- لا توجد إجراءات محددة لتقييم أداء المرافقين، حيث يعتمد المسؤولين على عدد الملفات المعالجة شهريا، بينما يعتبر هذا المعيار كميا لا يعكس جودة الدعم المقدم؛
- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها).
- غياب البنوك الخاصة التي تشيع التنافس في مجال القروض المصغرة، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.
- تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للعملية (كثرة التعديلات).
- مركزية صنع القرار في هذه الهيئات وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لأن هذه الإستراتيجية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص التنموية لبعض المناطق؛ ضعف عمليات التحسيس و الإعلام
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة و إرضاء كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة.

خلاصة

انطلاقا مما تم عرضه في هذا الفصل نلاحظ أن لبرامج التمويل المصغر دور كبير في مرافقة المقاول، وهذا يتجلى من خلال العدد المتزايد للمؤسسات المنشأة ومناصب الشغل المستحدثة وبوتيرة تبعث إلى التفاؤل خاصة تلك المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و هذا ما عكسته الأرقام المسجلة عند تشخيص واقعهم على المستوى ولاية عين الدفلى، بعد ما تم تقديم هذه البرامج و التعرف على مختلف الصيغ التمويلية التي تقدمها كأداة للمرافقة المالية.

لكن رغم المزايا المقدمة من طرف هذه البرامج ودورها الفعال في إنشاء قواعد اقتصادية في شكل م ص م، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تم استخلاصها انطلاقا من هذه الدراسة

ومن أهم النقاط التي تحول دون فعالية هذه البرامج هو أن أغلب مهامها تقتصر على تقديم الخدمات المادية من إعفاءات جبائية وشبه جبائية، ومنح إعانات مالية في شكل قروض منخفضة أو عديمة الفائدة، في حين تقديم الاستشارة والنصح فيما يخص الجو انب الأساسية لإنشاء المؤسسات يكون بشكل نسبي، وبالتالي فهي تركز على مرحلة واحدة فقط من مراحل إنشاء المؤسسة، وهي التمويل – فرغم أهميتها– إلا أن المقاول خاصة في بداياته يحتاج إلى متابعة ومرافقة في كل مرحلة من مراحل الإنشاء.

خاتمة

عرفت البلدان التي تبنت نظاما اشتراكيا في السابق مثل الجزائر موجة من الإصلاحات الاقتصادية، ومسارا من التحول نحو الاقتصاد الحر، وأعطت أهمية كبيرة للمقاولاتية و إنشاء المؤسسات خاصة من قبل الشباب، واعتبر تهما أساسا مهما ضمن الديناميكية التنموية، كما عملت على ترقية الروح المقاولاتية، من خلال جملة من البرامج المرافقة و السياسات التي تهدف الى تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ولعل الجانب المالي من أهم الحواجز التي تعيق المقاول عند التفكير في إنشاء مؤسسته، لأنه عادة يكو ن في حالة بطالة و بالتالي لا يمتلك الأموال اللازمة لبداية مشروعه، لذلك يتوجه الغالبية منهم الى هيئات الدعم المالي للحصول على الأموال مع مختلف الامتيازات المالية و الجبائية المقدمة من طرفها. لكن المتتبع لمراحل إنشاء مؤسسة فانه يلاحظ أن مرحلة التمويل ليست فقط من تحتاج الى مرافقة، وإنما هناك العديد من الصعاب و العقبات التي تواجه المؤسسة قبل، أثناء، وبعد الإنشاء، لذا تم التوجه نحو آلية أخرى تهدف أساسا الى دعم المؤسسات في جميع مراحل حياتها وهي المرافقة المقاولاتية.

لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة مناقشة الإشكالية الموالية: **ما واقع برامج المرافقة المقاولاتية المنتهجة من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟** وللإجابة عن ذلك تناولنا أبعاد الموضوع بدءا من التطرق الى أن برامج المرافقة المقاولاتية بالخصوص القرض المصغر من الحلول المقترحة لإصلاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولدراسة نجاعة هذه البرامج، تم تحليل مختلف الإحصائيات المرتبطة بنشاط برامج التمويل المصغر(ANSEJ، ANGEM،CNAC) ،على مستوى ولاية عين الدفلى.

من خلال ما تم دراسته تم التوصل الى مجموعة من النتائج، والتي تسمح لنا باختبار الفرضيات التي تم وضعها في بداية البحث:

❖ **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن **القرض المصغر يساهم بشكل فعال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

ومن النتائج التي تسمح لنا بمناقشة هذه الفرضية نذكر:

– المرافقة المقاولاتية وبالأخص القرض المصغر من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته، حتى يتمكن من إطلاق منتجه في السوق، وحتى يقنع المستهلكين به، فحتى لو كانت الفكرة جيدة وكان الفرد يمتلك مهارات وقدرات مقاولاتية إلا أن هناك بعض العراقيل التي يمكن أن توقف أو تأجل مساره نحو المقاولاتية.

– من المقاربات التي تم اعتمادها كمجال للدراسة، المقاربة المرحلية، والتي تبنت مفهوم المقاولاتية على أنها مجموعة من المراحل التي تقودها إلى إنشاء مؤسسة (محصلة الفعل المقاولاتي) وعلى رأسها القرض المصغر، وكل مرحلة تحتاج الى متابعة ومرافقة من طرف برامج المرافقة المقاولاتية، والتي تأتي لتذليل الصعوبات التي تعرقل النشاط المقاولاتي من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها لدعم إنشاء المؤسسات ص م.

– إن النمو الإقتصادي و الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي PIB و مستوى التشغيل، يكون نتيجة للديناميكية الاقتصادية و المتمثلة في الحركية المقاولاتية، أي خلق أو توسيع المؤسسات عن طريق القرض المصغر، التي تتزامن مع وجود فرص مقاولة مع القدرة على المقاولة من طرف الأفراد (الكفاءة، الدوافع)، وهذا لا يتأتى إلا بوجود آليات داعمة تقدم برامج تكوينية في مختلف الميادين و هذا لتحسين مستوى المقاولين.

– مرافقة و تدعيم المؤسسات الصغيرة خاصة والتي تكون في القرى و الأقاليم المختلفة بالقرض المصغر، يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة، التي تتطلب عمالة نسائية مثل العمل على الملابس المطرزة و صناعة النسيج، و يساعد هذا على استغلال طاقتهن، والاستفادة من أوقات فراغهن، و زيادة دخلهن، و رفع مستوى معيشتهن، و من ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء.

– تشكل القروض المصغرة المقدمة من: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص دعم المقاولاتية و إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات، وهذا تجلى واضحا من خلال الإحصائيات المقدمة في الفصل الثاني.

وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها في الجانبين النظري و التطبيقي يتم **تأكيد صحة الفرضية الأولى** التي تنص على أن القرض المصغر يساهم بشكل فعال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **الفرضية الثانية:** ومفادها أنه رغم **إشهاد غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على برامج المرافقة المقاولاتية في ولاية عين الدفلى إلا أنها لم ترقى الى المستوى المنشود.**

ومن أبرز النتائج التي لها علاقة بما جيء بالفرضية نذكر:

– إستراتيجية دعم المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، ولا تقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسئولية، فمن خلال الدراسة وجدنا أن المقاولين المتوجهين الى برامج التمويل المصغر (ANSEJ، CNAC،ANGEM)،تتم مرافقتهم من طرف هذه الهيئات من بداية الفكرة الى تجسيد المشروع، رغم كون دورها الأساسي التمويل، ورغم تقديمها لخدمات المرافقة إلا أنها لا ترتقي بالمستوى المطلوب.

– لا يكفي من أجل تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة، إصدار قانون خاص بها، أو قانون استثمار يمنح لها التحفيزات المالية و الإعفاءات، ذلك أن الاستثمار و التقاول يرتبطان قبل كل شيء بضرورة متابعة و مرافقة هذه المشروعات، غير أن توفر الدعم و المرافقة لن يتحقق مفعولهما، إلا من خلال سياسة اقتصادية و اجتماعية، واضحة المعالم و جلية الأهداف، يكون أساسها بناء شبكة متجانسة و مترابطة بين جميع الأطراف، كل يكمل الأخر.

– تعتبر المرافقة المقاولاتية بمثابة عملية تلقين وتعليم، فهي تعتمد على التدريب والتكوين المستمر مع استمرار المؤسسة الصغيرة، و لا يتوقف هذا عند أي مرحلة من مراحل الإنشاء، لذا وجب وضع برنامج تكويني يصاحب المقاول في جميع هذه المراحل، ويتم من طرف مختصين في مختلف الميادين، و الملاحظ أن المؤسسات المرافقة من طرف (ANSEJ، CNAC،ANGEM)تعاني من نقص المرافقين وعدد الدورات التكوينية.

– رغم كون التمويل من أهم المراحل في إنشاء مؤسسة إلا أن اختيار التوليفة الملائمة لتمويل المؤسسة والبرامج المرافقة في هذه المرحلة لا يضمن بالضرورة نجاحها واستمراريتها نظرا لتعدد التحديات والصعوبات التي قد تواجهها في كل مرحلة من مراحل الإنشاء.

– رغم تعدد هذه البرامج إلا أن مساهمتها في مرافقة المقاول تكون متباينة وقد ظهر جليا من خلال الإحصائيات المعتمدة في الفصل الثاني.

– الوكالات التمويلية الثلاث تعتمد على التمويل الثلاثي، الذي يشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، و القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، والملاحظ أن سقف التمويل الذي يحتاج الى هذا النوع نفسه في الوكالات الأخرى.

– وجود تداخل بين الفئات العمرية التي تمولها الوكالات الثلاث، حيث نجد الفئة العمرية 19–35 الممولة من طرف ANSEJ ،و من 30–50 الممولة من طرف CNAC ،يمكن أن تتوجه ايضا الى ANJEM من 18 فما فوق ،لأن الثلاث هيئات تعتمد التمويل الثلاثي و بنفس الشروط.

هذه النتائج **تؤكد صحة الفرضية الثانية** و التي تنص على أنه رغم **اعتماد غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على برامج المرافقة المقاولاتية في ولاية عين الدفلى إلا انها لم ترقى إلى المستوى المنشود.**

وفي الأخير يمكن القول أن التجربة الجزائرية لا زالت في بدايتها في مجال دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أننا نقر بالمجهودات التي تسعى الحكومة من خلالها لدعم الشباب و خلق مناصب شغل على المستوى الوطني، وعلى مستوى ولاية عين الدفلى، و كذا الإجراءات التسهيلية التي رافقت انطلاق المشاريع، و قد ظهر ذلك جليا من خلال الأرقام المقدمة عن حصيلة نشاط برامج المرافقة محل الدراسة، والتي تعكس عدد المؤسسات المنشأة سنويا من طرف هذه البرامج، لكن غياب التنسيق بين مختلف الجهات القائمة على مرافقة هذا المشروع، و عدم التكامل و التجانس فيما بينها يحد من تحقيق أهدافها التنموية، لذا وجب تفعيل هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة، وتفعيل القوانين السياسات المرسومة، بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمحيط الاستثماري، فالتنمية الاقتصادية وتنمية روح المقاولة وانشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه.

ومن بين التوصيات المقترحة:

❖ **توصيات خاصة ببرامج التمويل المصغر:**

– تحسين قدراتها المالية والإدارية حتى يتسنى لها تقديم الدعم المالي والمرافقة للمؤسسات المصغرة، ووضع هيئة رقابية على مستوى البرامج المرافقة الثلاث لمكافحة الفساد الإداري خاصة في مرحلة دراسة الملفات وقبولها وحتى التمويل؛

– تكييف البرامج لكي تمس كل أطياف الشعب باختلاف ولايتهم أو المنطقة التي يقطنون بها، مع ضرورة التوزيع العادل للمشاريع على مستوى التراب الوطني، وعلى مستوى ولاية عين الدفلى بالتحديد وذلك للحد من الفوارق الاجتماعية (الفقر والبطالة) بين البلديات، مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة و نمط المقاول الذي يختلف من ولاية لأخرى؛

– إعطاء اهتمام اكبر لما يعرف بتجربة الزكاة وذالك في إطار تشجيع الشباب الراغب في القروض الحسنة لتمويل المشروعات الصغيرة؛

– استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات المصغرة مثل رأس المال المخاطر التي تشهد تطورا كبيرا في الدول المتطورة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واستحداث صيغ أخرى تلاءم الاقتصاد الجزائري.

– تكوين المرافقين في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات الصغيرة: الاستقبال، مبادئ دراسات الجدوى وانشاء المشاريع، الجانب الإداري وجانب التسيير المؤسسات؛

– اللجوء إلى خوصصة هيئات المرافقة إن استدعى الأمر ذلك، أو إحالة تسيير هذه الهيئات إلى هيئات خاصة متخصصة سواء كانت دولية أو وطنية، بما يضمن الأداء الفعال و الكفء لهذه الهيئات ، كما هو معمول به على مستوى العديد من الدول على غرار المغرب و تونس؛

– وضع تكوين متخصص في المقاولة يأخذ النقائص المدركة عند المقاولين المقبلين على إنشاء مشاريع وإجراء لعملية سبر أراء من طرف المقاولين بغرض معرفة الاحتياجات الضرورية و احتياجات سوق العمل، وأن يرتكز أساسا على تطوير القدرات الشخصية الخاصة بالمقاولة مثل الإبداع، روح المبادرة، المخاطرة، روح المسؤولية، وتلقين القدرات التقنية والتجارية اللازمة لإطلاق مؤسسة؛

– وضع معايير علمية لاختبار القدرات المقاولاتية للفرد لتجنب إعطاء الأموال لأفراد لا يجيدون التصرف بها؛

– تكوين الجامعة لإطارات مقاولاتية من خلال فتح تخصص ماستر مهني، والتركيز على الجانب الميداني و التطبيقي للدراسات و عدم الاكتفاء بالنظري من اجل خلق فئة شباب مثقفة و متمرسة ميدانيا؛

– تحضير تكوين عن بعد (FOAD) في مجال المقاولية ويستفيد منه جميع الطلبة في كل التخصصات و حتى من أنهوا دراستهم سابقا؛

– اقتراح برامج وجامعات صيفية تهدف إلى تطوير المهارات المقاولاتية لدى التلاميذ والطلبة، من خلال تكليفهم بإنشاء مشاريع استثمارية خاصة بهم خلال العطلة الصيفية، مما يسمح لهم بالاحتكاك بالواقع وتنمية قدراتهم على مواجهة المشاكل التي قد تعترض مؤسساتهم مستقبلا؛

– العمل على زرع الثقة بين المرافق و المقاول,

– زيادة درجة الاتصال بالمواطنين من خلال توفير الحركات والتنقل إلى المواطنين، وخصوصا في المناطق الريفية وبالإضافة الى توزيع مطويات و إعلام المواطنين بكل صيغ التمويل المتوفرة؛

– إضفاء الشفافية في منح القروض من طرف البنوك؛

– تمويل المشاريع التي تساهم في التنمية المحلية، من خلال تدعيم الأنشطة المنتجة و المشاريع ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية وحتى الدولية، بالإضافة إلى المشاريع التي يتعهد أصحابها بتوفير مناصب شغل؛

– متابعة المقاولين و القيام باجتماعات دورية معهم لمناقشة مختلف المشاكل التي يواجهونها، حتى يتم خلق مناصب شغل جديدة واعادة القروض الممنوحة والكل يستفيد(المقاول، البرنامج المرافق و الاقتصاد) ؛

– التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر المرافقة، بهدف توجيه التنمية إلى القطاعات الأكثر أهمية؛

– ضرورة توفير نماذج لمشاريع أجنبية ناجحة للمنشئين حتى يستفيدوا منها؛

– إعداد دراسات حول مختلف القطاعات ومدى جاذبيتها مما يسمح بإعداد دراسة دقيقة للسوق ولشدة المنافسة، وذالك اخذا بعين الاعتبار منافسة القطاع الغير رسمي؛

– دعم المقاولاتية النسوية؛

– إزالة الرهن المتعلق بالأملاك العقارية فهذه الضمانات هي خارج القدرة؛

النموذج المقترح: انطلاقا مما سبق يمكن اقتراح نموذج للمرافقة المقاولاتية من طرف برامج التمويل المصغر والذي يساعد على إحداث تجانس و تكامل فيما بينها:

❖ **شروط الانتساب و الخدمات المقترحة:**

أ) **برامج التمويل المصغر:** هناك بعض الشروط التي يجب أخذها بعين الاعتبار حتى نتمكن من إحداث تجانس بين برامج التمويل في حد ذاتها منها:

– بما أن كل من ANSEJ و CNAC ينتميان الى نفس الوزارة فانه يستوجب بالنسبة ل ANSEJ تمويل المشاريع التي تتراوح أعمار مقاوليها ما بين 19–35 ،أما الصيغة التمويلية المعتمدة فيقترح التمويل الثلاثي، وهي نفس الصيغة التي تقترح بالنسبة ل CNAC لكن شرط السن يختلف لأننا نحصره ما بـ30–55 سنة، وبالتالي نلاحظ أن هذه الشروط المقترحة بالنسبة ل CNAC مماثلة لما هو معمول به من طرف هذا البرنامج، وبالتالي اقتراحنا يخص إحداث تعديلات على جهاز ANSEJ؛

– فيما يخص ANGEM فيقترح تركيزها على التمويل الخاص بشراء مواد أولية، والتمويل الثنائي وبالتالي تقديم تمويلا مصغرا إسلاميا، و المؤهلين للاستفادة من خدماتها هم أولئك الذين تتراوح اعمارهم من 19 فما فوق؛

❖ **عمل البرامج التمويلية :**

– يتم فتح فروع لمختلف برامج التمويل المصغر كل الولايات والبلديات، وهذا لاستقبال حاملي المشاريع.

– الملفات المسجلة من طرف هذه الفروع يتم دراستها من طرف لجنة ولائية للمرافقة المقاولاتية تضم ممثلا عن ANSEJ، ANGEM،CNAC ، و البنك، وكل ممثل يحاول دراسة الفكرة حسب منظوره وقدرته على تجسيدها، و المشروع المقبول هو ذلك الذي يحظى بقبول البنك وأحد برامج التمويل المصغر؛

– تقوم الأطراف الموافقة على مرافقة المشروع، بالإضافة الى المقاول بإمضاء عقد يلتزم كل منهم بالسير الحسن وانشاء المؤسسة، وكل من يخالف أحد بنوده يتعرض لعقوبات يحددها القانون، وفي حالة ما إذا كانت فكرة المشروع ناجحة، إلا أن القطاع الذي سينشط فيه متشبع في تلك الولاية، فانه يتم توجيهه الى ولاية أخرى تحتاج إليه، و بالتالي يجب إحداث علاقات بين مختلف اللجان الولائية المشرفة على دراسةالأفكار المقاولاتية؛

– بعد إنشاء المؤسسة يتم متابعة المقاول من طرف هيئة تضم ممثلا عن الوكالة الموافقة والذي يتابع ديمومة المؤسسة، في حين يتابع ممثل البنك و بعد ثلاث سنوات تسديد المقاول للدفعات الخاصة بالبنك؛

أفــاق الدراسـة: موضـوع المقاولاتيـة موضـوع متشـعب لكونـه يـرتبط بعديد المتغيرات، كمـا أن مختلـف الدراسـات المتعلقة به و المرتبطة بالجانب التحليلي تركز أساسا على عامل الزمن، مما يجعله ديناميكي أكثر نظرا للتغير في الإحصائيات وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع منها:

– واقع المقاولاتية في الجزائر – دراسة قياسية؛

– برامج المر افقة المقاولاتية و رضا المقاول؛

– التكوين المقاولاتي ودوره في نجاح المشاريع المقاولاتية؛

المراجع

❖ باللغة العربية

1 -الكتب

01- سايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة أساليب المرافقة، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2009-2010،

02- عبد السلام أبو قحف، إسماعيل السيد، توفيق ماضي، رسمية زكي، حاضنات الأعمال(فرصة جديدة للإستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001

2 - المقالات و الدوريات

01- رحيم حسين: نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة 20 أوت1955 ،سكيكدة، العدد 3 ،ديسمبر 2005

02- محمد بوقسوم وشريف غياظ ،''حاضنات الأعمال التكنولوجيا ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالم ص م حالة الجزائر''،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،جامعة محمد خيضر،العدد 06 ،بسكرة ،الجزائر، ديسمبر 2009

3 -المؤتمرات و الملتقيات

01- العايب عزيوز : دور التشريعات في تطوير وتنمية المناولة الصناعية، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية،الجزائر،15سبتمبر 2009

02- رشيد لوكساني ، ''دراسة العوامل التي تحفز المقاولين لإنشاء مؤسساتهم في الجزائر''،الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية :آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص و العوائق ،بسكرة ،الجزائر،3-5ماي2011

03- كتوش عاشور،حمادي نبيل،« الابتكار كأداة لتعزيز تنافسية المقاولة الصغيرة في الجزائر« ،الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية،المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2007

04- كمال زيتوني، كريم جابز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر،ورقة المقدمة إلى الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة" ، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011

4 -التقارير و النشريات

01- محمد شاكر الناصري نشرة دورية داخلية تصدرها جمعية تنمية وادي درعة العدد الثاني السنة الأولى مارس2002

02- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد رقم 28 ،2014

5 -الرسائل الجامعية

01- صندرة سايبي، المقاولية و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة دكتورا، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2013-2014

02- محمد قوجيل، دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دراسة ميدانية، رسالة دكتورا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2016/2015

6 -القوانين والمراسيم و الجرائد الرسمية

01- المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ،المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ،المتضمن إنشاء الوكالة وتحديد قوانينها، والذي تم الغاؤه بصدور المرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003

02- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، معدل ؛

03- المرسوم التنفيذي رقم 11-134 من 22 مارس 2011 والمعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القروض المصغرة

04- المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 جويلية سنة 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، جريدة رسمية عدد ،44 مادة 1 -2

05- المرسوم التنفيذي رقم 10 - 158مؤرخ في 7 رجب1431 الموافق 22 يونيو سنة 2010 يتمم و يعدل المرسوم التنفيذي رقم 14-12 مؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 3 جانفيي سنة 2004 يحدد شروط إعانات الممنوحة للبطالين ذوى المشاريع البالغين ما بين 35-50 سنة و مستوياتها ،جريدة رسمية عدد39 ،المادة 2

06- المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 06 ذي القعدة 1424هـ المرافق ل 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35)و خمسين (50)

07- المرسوم الرئاسي رقم 19-58 المؤرخ في 26 جمادالاولؤ عام 1440 الموافق 2 فبراير سنة 2019 يتضمن دعم احداث النشاطات للبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمرثلاثين 30وخمسين 55 سنة ، جريدة رسمية عدد ،10 مادة 1 -2، ص 8 معدل.

7 - المواقع الإلكترونية

01- http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes

02- Nadim Ahmad and Richard G. Seymour, DEFINING ENTREPRENEURIAL ACTIVITY, from the site http://www.oecd.org/dataoecd/2/62/39651330.pdf

03- Danvers Francis, Peut on enseigner l'entrepreneuriat ?, 8e Biennale de l'éducation et de la formation,INRP www.inrp.fr/biennale/8biennale/contrib/longue/76.pdf

04- http://www.joradp.dz/TRV/ACivil.pdf

❖ **اللغة الأجنبية**

01 - **Les livres**

01- Alain fayolle, Entrepreneuriat : Apprendre à entreprendre, DUNOD, Paris, 2004

02 - Alain Fayolle, « introduction à l'entrepreneuriat », Dunod, Paris, 2005

03 Boutillier et D. Uzunidis, La légende de l'entrepreneur, Editions la découverte & Syros,Paris, 1999

04 Eric de la Maisonneuve , précis de stratégie , paris , France, 2008

05 Granger B, osé créer, les associations d'appui aux créateurs proposent une aide ambitieuse pour la création d'entreprise, Editions Charles Léopard Mayer,1999

06 J. Fillion, Management des PME, Pearson Education, Canada, 2007

07 J. Rojot, Théorie des organisations, Editions Eska, Paris, 2003

08 Livre blanc sur les structures D'accompagnement à la création D'entreprises en France ,panorama des structures d'accompagnement en termes de management et de performance ,Labex entreprendre, université de Montpellier, Mars 2014

09 Michel Coster. Entrepreneuriat, Pearson, France, 2009

10 R. Wtterwulghe, La P.M.E Une entreprise humaine, De Boeck Université, Paris, 1998

11 Sophie BOUTILLIER et Dimitri UZUNIDIS, L'entrepreneur : une analyse socio-économique, Paris Edition D'économica, 1995

12 S.Rajmison .Femmes Entrepreneures Et Dynamique Entrepreneuriale: le cas de Madagascar « d'après : les facteurs de performance de l'entreprise. Paris ,1995

2- Articles et périodiques

01- B. Allali, Vers une théorie de l'entrepreneuriat, Cahier de recherche L'ISCAE, N° 17.

02- Barès F., Persson S, « Le coaching comme révélateur du potentiel entrepreneurial ,« Revue internationale de Psychosociologie, Volume XVII, 42, 2011

03- Catherine Léger-Jarniou.''Développer la culture entrepreneuriale chez les jeunes - Théorie et Pratique'' - Revue française de gestion – N°185. Lavoisier, Paris.2008.P163

04- Christian Marbach, « L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur », Cité in: Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003

05- Cuzin Romaric et Fayolle Alain; Les Dimensions Structurantes de l'accompagnement,Revue des Sciences de Gestion, Direction et gestion, 2004

06- Deschamps, B, Fatien P., et Geindre, G., 2010, « Accompagner le repreneur d'entreprise :conduire, escorter mais aussi guider », in Gestion 2000, mai-juin

07- François FCCAHINI, " L'entrepreneur comme un homme prudent", In La Revue des Sciences de Gestion,N° 226-227,(juillet- octobre 2007)

08- Messeghem K., Naro G., Sammut S, «Construction d'un outil stratégique d'évaluation de l'accompagnement à la création d'entreprise : Apport du tableau de bord prospectif ,« Gestion 2000, n° 2. 2010

09- S. Boutillier et D. Uzunidis, L'utilité marginale de l'entrepreneur, Innovations, n° 13,Paris, 2001, p20

10- de leurs besoins à chaque âge de vie », Gestion 2000, n°3/10. 2010

03- Conférences et conférences.

01-Catherine Leger-Jarniou, " Enseigner l'esprit d'entreprendre à des étudiants: Réflexion autour d'une pratique de 10 ans", Actes du premier congrès de l'Académie de l'entrepreneuriat ; entrepreneuriat et enseignements : rôle des institutions de formation ,programmes, méthodes et outils , Paris : université Paris Dauphine, Lile Nord -Pas de calais

02-Catherine leger-jarniou, quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaitent pas se faire s'aider? Réflexions sur une paradoxe et proposition, communication au 4eme congre pour l'académie de l'entrepreneuriat, paris, 24-25 novembre 2005

03-Dokou K, Accompagnement entrepreneurial et construction des facteurs clés de succès, Xe congrès de l'association internationale de management stratégique, Québec, 2001

04-Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE D'ACCOMPAGNEMENT A LA CREATION D'ENTREPRISE, Colloque « Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat », centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier- 26 mai 2005

4- Rapports et publications

01-D DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, L'appui à la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, mai,2002

5- Thèse universitaire

01 - Amina Meziani, Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, étude de cas dispositif ANSEJ, thèse en vue de l'obtention de titre de docteur en sciences de gestion, école supérieure de commerce, Alger, Année universitaire, 2015/2016

02 - Azzedine Tounès:" L'intention entrepreneuriales ; une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", Thèse pour le Doctorat ès sciences de gestion (France : université de Rouen